



عقله من بره
بونه ظاهريه
نيزينه قويا
عقيدون و علم زانان

حاشيه و افه على الكافيه
و مع حاشيه قساميه على الكافيه
ساد
١٤٥

ساده
حاشيه كافيه

1440

١٤٤٠



تقدیر بنیت جبر و طول عمری
فما صار کتب تقوی

اعوذ بالله من کل شیء
فما صار کتب تقوی
الحمد لله

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | H. Hüsnü

Yeni Kayıt no |

Eski Kayıt no | 1440



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على عظمته جلالة في القبح جلالة عظمته ثم ان هذا
الاضافة العام الى خاص لان العظمة هي العظمة الالهية عظمته
نوعه من افرد مطلق العظمة والمقصود بمبالغة الى اصل
ثم نيا ب العظمة للعظمة بمبالغة وهذا كما يقال جل جلاله تعالى
بنوعه انها اضافة الشيء الى نفسه وابطاله بما قد
فقال محمد بن علي بيان لكامل احمد بمبالغة جماله جمال وجل
الجمال فجمال على انهما بلين ليس في العظمة وشكره بجزيل
نواله في باب جود عظمته شكر عظمته بيان لكامل شكره
كما ترى في احمد لعاونه وما لم يغفها واحد واستعمال
الالفاظ المتجوز في الخطب غير غريب على النك
في التخصيص بالخيار واجتهده اي انسبه الى احمد والكرام
في النجدة وهو ينسب الرجل الى احمد بانسب باسائه المراد
بالهم ما يعرف من الذات كالعالم والفادرو صفا

كامل براد بالعظمة مثل العلم والقدرة مما لا يعرف فيه للذات
اصل وانتهى عن معتقد اهل التشبيه ومقال وصم فوم يعتقدون
انه نوع في جهة كالبهم نوعه غير ذلك علوا كبيرا ليس
شيء واصلة على سبيل تأمل استنباط بيان حرامه وحلاله
اي ما حرمت وحلاله اي احده واستغنى لا دارك
مطالبي بصحة وآله وقد تم بصحة رعاية للصحح وبعد فاني
جيتي بالافعال المظنة وجودا ما بعد ان نزلت كتاب الحاشية
في النحو ولا ظرف نزلت مع ايرادات واجوبة لذلك
الابرات والجات كثيرة نزلت خبر لان ثانيا مقفرا
حال من نزلت على حل الفاظ وشرح معانيه والاشارة
عطف على قول الى تحليل نركبانه ومعانيه اما عين تركبت
او الامور المحمودة لانها مباني الفضول العفصة الانا دارا
استغفنا من قول مقفرا ولا يعتق له بالكل والتخير
مع ذكر عمل اكثر بالظرف بمقتضا والغير للمعاني
وجعلته لرسم خدمته الامير الرسم الاشر والمغني ليكون
رسمها وانما خدمته الامير لانه اذا كان باسمه
لكان اثره باقيا بعده او وجعلته ليكون فيه رسمه
اثره وهو رسم فالحمد بالترسم الكتاب اولاد الاسم
ثانيا كبيرا العالم الغافل العالم سلاله الامير في العجا

سقطت سلالته التي في العرب والجم ناصرا الدولة
 الدين شمس الاسلام يحي عطف بيا كما تروى من الامم
 المطرية ثم الحمدوم العظيم ملك الملوك الامراء والوزراء
 حب السيف والقلم صلاح العالم نزيل نزل وعمر وموم
 صلاح الدنيا والدين ابراهيم عطف بيان الحمدوم وما اذقوه
 ببر نوره وشباب المنقوطة بنقطين تحتها منقوطة والراء
 الحكمة مضمونة بيلكا بيا المنقوطة بنقطين تحتها مكمورة و
 اين المنقوطة بنقطين تحتها ساكنة واللام كنه تلك
 هذا الاسم لا ينصرفان للجنة والعلمية كما برهم تحتها
 وصفا لا يروى هذا بيان نسبة بعد بيان نسبة منسوب
 الى بعض الامم المشرق اعز الله انصارها اي اغلب اعوانها
 ومساعدتها اقدارها اي زاد مفردها الملك ولا يزيد زيادة
 الى حد معين كما نرحم طاهر الفضا غرض بشهادة المقام بسبب
 بنوعه بجملته **استغفار بهذا الكتاب** يعني الكافية الذي
هو دستور والدستور كن ب يرجع اليه في امر الملك فالمراد انه
 كن ب يرجع اليه في امر النجى **لا ولي الا ب** اي دستور كما ينزل اليها
 وفيه رمز الى انه لا ينزل الا في كل شئ من كل لا بد من ان
 يكون في اول الغم والعظام **وسميت** عطف على شرحه **بالواقعة في شرح**
الكافية لكونه واقعا على الفاظه وشرح معانيه وهو **موسم العطاء**

الى مقاصده **وسميت** جميع معنى وهو كل المعنى وما توفيقه التوفيق
 هو الامم المغرب الى السادة من ان يقال جعل الله من افقه
 ان بانه اي مع الله **توكلت** اي اعتمدت **والرايب**
 اي رايح فانه ارجح والاب فانه اتم ثم شره بسم الله الرحمن الرحيم
قوله الكلمة لفظا وضع المعنى مفرد في عشرة اشكال الاول
 ان الالف واللام في الكلمة لا يجوز للجنس ولا للعدد اما الاول
 فانه لو كان للجنس لزم اجتماع النقيضين والفساد وبيان ان
 الجنس ما يدل على كثر من مختلفين بالحقايين وان لم يكن جنسا
 الجنس الوحدة تضاد اما الثاني فانه لا يلزم كثر من الجنس
 انما طلب ذكر الكلمة ليكون اللام للعدد وجوابه ان اللام فيها للشيء
 الحقيقة وليس مستورا للجنس فانه لا يلزم اجتماع النقيضين ويجوز
 ان يكون للعدد الزهني الاشكال الثاني ان هذا التوفيق
 منقوض الضائر مسترة في اللفظ فانه كلما مع انما ليست باللفظ
 فجاوبه انه لا يستلزم انما ليست باللفظ لان المراد من اللفظ ما كان مفعولا
 به لفظا او حكما فان تلك الضائر وان لم يكن مفعولا بها حكما وكلا
 ان كانت ان هذا التوفيق منقوض بالكون الاعايبه فانه لفظا وضع
 المعنى مفرد وهو ليست بكلمة لانها لو كانت كلمة لكانت اسما او فعلا
 او جوازا فاما ما جمعها باطله وجوابه انه لا يستلزم ان اللام باسم
 باطله لانها حرف لكونها دالة على معنى في غير ذلك فليس لا ليست

بلفظ لان اللفظ ما يميز حرفا من حروف التبعي والضم في زيد
 لا يكثر التفظ به مفردا وشكال الرابع ان ضرب يلزم لا يكون
 كلمة لان دل على اثنين حدث والربما فيكون غير ما والجواب ان
 المراد بالمعنى المفرد وهو ان لا يدل جزء لفظ على جزء معنى
 ولفظ ضرب كذلك وشكال الخامس ان الكلمات التي هي
 الانشاء كالاسم والفعل والحرف ينبغي ان لا يكون كلمات
 لانها وضعت لتل زيد وضرب وقد والجواب ان هذا
 التي وضعت الفاظها معا فان المراد بالمعنى في قول لفظ
 وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره وشكال السادس ان
 الكلمات الموضوعة لا الفاظ مركبة للفظ مفرد وحدها انما ينبغي ان لا يكون
 كلمات كل كلمة يكون جملة لان لفظ اخر موضوع لمثل زيد قائم
 ونهيب غم ود الجواب انه لفظ اخر موضوع لمثل قولنا
 زيد قائم بل موضوع لمفهوم صون على مثل زيد قائم وهذا المفهوم
 ليس مركب وشكال السابع ينبغي ان يقول الكلمة لفظا ولو
 المطابقة بين المبتدأ والخبر وانما بين معناها والجواب لان
 لا نسلم وجوب المطابقة معنا لان اللفظ اسم غير مشتق كالنقطة
 الوقية بيت لان خبر مبتدأ اذا كان جامدا لا يلزم المطابقة بينها
 واما اذا كان متصفا نحو زيد قائم فوجب المطابقة بينها
 لان الضمير الذي يكون في اما ان ذكر او ضمير هو انت بخلاف الجاء

فانه ليس بضمير وشكال الثامن لما قال لفظا وضع لمعنى الخ الى قول
 لمعنى لان كل لفظا موضوع فهو موضوع لمعنى والجواب ان اما
 قال لمعنى ليجري عليه قوله مفرد مع ان ذلك مفرد لان الالتزام
 وفي الحد لا يجوز ان ينحل دلالة الالتزام وشكال التاسع انه لا
 قال في قوله وضع لان قول لمعنى لغوي عنه فان سهل لسر
 معنى والوضع لا يكثر اللفظ والجواب انه اجزاء من غير ان يفتح فانه
 لفظا وضع بدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم يسموها
 لان الوضع يخص اللفظ بازا المعنى الذي يقصد به الوضع
 وشكال العاشر ان الحد منقوض بنفسه لانه نفس لفظا
 وضع لمعنى مفرد وليس بكلمة والجواب ان مجموع كمر كبت
 لان المراد بالمر كبت ما يدل جزء لفظ على جزء معنى، ومجموع
 الحد كذلك **شرح الخطبة على الطائفة** بسم الله الرحمن الرحيم
قوله بسم الله الرحمن الرحيم **فان قيل** لم قال بسم الله ولم يقل بسم
 فرق بين الامانة والقسم **قوله** احمد الله على عظمته **جله**
الى قوله معاد **دوم** **قوله** الحمد هو ان، بالتدريج قصد
 التعظيم سواء تعلق بالنعم او بغيرها **فان قيل** لم ابتداء الحمد
 المتكلم قلت الابتداء بغير ما لا يغيره ويكتفي **فان قيل**
 لم قدم الحمد على الله ونحو الواجب ان يقدم لفظ الله على الحمد ابتداء
 اهم قلت نظرا الى ان مقام الحمد كما ذهب اليه الكشاف في

تقديم الفعل على الاسم في قوله انما باسم ربك نظرنا الى المقام
فان قيل ما الفرق بين الحمد والحمد قلت ان الحمد قد يكون قبل
 الاسم وبعده وحمد لا يكون الا بعد الاسم فان قيل ما الفرق بين الحمد والحمد
 قلت ان الحمد يدل على الثبات والحمد على التجدد لان الحمد يدل
 على الزمان والحمد لا يخرج عن التجدد فان قيل ما الفرق بين الحمد و
 الشكر قلت الحمد يستعمل في معنى بذ النعمة وبغيرها بالمثل والشكر
 يكون في معنى بذ النعمة ويكون بالقلب والجارح والحمد
 فان قيل ما الفرق بين العظمة والجمال قلت العظمة يستعمل في
 الهبام وبغيره والجمال يستعمل في غيره وايضا العظمة
 يستعمل في الذات والمصنوع والجمال لا يستعمل الا في المصنوع
 العظمة الى الجمال في غير اضافة العام الى الخاص فان قيل ما الفرق
 بين الجمال والجمال قلت الجمال يستعمل في الصفة اللطيفة و
 الجمال يستعمل في الصفة القهريّة **قول** وشكره كثر نواله
 الحق لكثرة اعطائه النوال جميع نواله وهو لا يعطاه **قول** معتقده
 الى قوله معادته وماله الفير في معادته وماله يتجمل ان يكون
 راجعا الى امره او الى اعتقده المعاد وماله لفظا منزها عن
 واحد ومع الآخر فان قيل لم قدم المعاد على الماهية والجمال انما
 مقدم على المعاد لانه نشير والمعاد حشر وذلك ان الشتر مقدم
 على حشر قلت لا دفع واهم بعض المتوجهين واهم انكروا حشر دون

بدرام

ق

دون الشتر وقبل ربنا للشيخ الفقيه **قول** **وامجد** اي اعظم
 التعظيم **قول** في شتر اسماء الباقين في شتر في جمل ان يكون
 الاستغناء ومع الاستغناء ان الله تعالى في غاية العظمة والاعلى وكونه
 في غاية القدسية تقديره وابعده باستغناء شتر اسماء
قول وصفا لما لا يعلم والسرور البصر القدرة والجمرة
 وانزعه الى العبد عن مكلفه اصل التشبيه ومقاله وقا
 اصل التشبيه ان الله جسم متمكن على العرش وان الله منزعه عنها
 وامس على سيدنا الى قوله وحلاله ومعنى اصله التام عزه
 في الدنيا باعلى ذكره وابقاء شتر بعينه واظهاره عونه في الآخرة
 بشيعة في امته وتضعيف اجرة منونه فان قيل لم قدم الحرام
 على الحلال قلت لو جهل احد صاحب الحرام الطهارة والحلال بسبب
 النور والظلمة مقدم على النور فان قيل لم قدم الظلمة على النور
 قلت لان الظلمة معدوم والنور موجود والمعدوم مقدم على الموجود
 وقيل رعاية للشيخ على الكثرة واستغناء الى قوله وراك
 استغناء الى طلب الاغاثة لا وراك اي للوصول
 الى المطلوب المطالب بجميع المطلوب وهو كسوف الرض والبار
 في يصح يتجمل ان يكون الاستغناء ويتجمل ان يكون بنفسه يتجمل
 ان يكون بنفسه وبعد فاني الى قوله مع ذلك ذكر على ان
 فاني اجاب شتر الحمد وقد تقديره اما بعد فاني

ما

ابراهيم الى اسوة **قول** خضر كما نفعنا من شره ان كان
 بك الصبر وان كان الفج الصبر يكون صفة المصدر في
 شره خضر فان قيل ما الفج بالاختصار وتخصر قلت
 الاختصار قصر اللفظ والمغنى وخصر قصر اللفظ فقط فيكون
 اختصار قبل اللفظ كثر المغنى والاختصار قبل اللفظ والمغنى
 ولا يصلح هذا قال خضر او لم يقل مفسر **قول** والاشارة الى كثر
 تركيبة اي مع الاشارة لانه عطف على ابراهيم **قول** وبما فيه كمال
 فانه ان القانون الهوى الذي يفتي به الجربيات **قول** الا انما
 استثنى من قوله على قول الفقه اذ لا يشترط وكلاهما محلي **قول**
 وجعلته لرسم خدمت الامر لهم الاثر وجعلته ليكون رسما وانما
 من خدمت الامر لانه اذا كان باسمه كان انما من قبله وجعلته
 ليكون نبي وهو هو فاما ما ذكره بالاسم الكتاب ولا واسم ثانيا
 الكبير العالم الفضل **الحاصل** الامام وفي الصحاح السداد النطق
 سلك ان نطقه والوزراء **مفخر** العرب والعجم ناصر الدول
 والدين **شمس** الاسلام **مستبين** عطف بين الامام والوزراء
 ابن محمد دم المظلم ملك الملوك الامراء والوزراء **حبيب** البسف
العلم صلاح العالم في غير ذلك وعمره موصوفه **جل** الدنيا والدين
ابراهيم عطف بين محمد دم وما رده **نبي** وشيخنا بالانحطوط
 بنفطين خضره مغنوه والدين المحبة الكثر هذا ان الامان لا يبرأ

ليعجزه والعين وابراهيم **حسنة** باطر وصفا لله وهما بيان
 بيان نسبة منسوب الى العين لما في كثره والمغرب **قول** اعزته الله
 انصارها اي غلب اعوانها وغلب افئدة اهلها اي زاد مقدار
 ملكه ولا يبريد بزيادة الوعد محسنا بواو طاء لفظ غلبتها
 المقام يتبعه بجعلته اشتغاله بهذا الكتاب يعني الكافية
 الذي هو دستور الدستور كتاب يرجع اليه في كل نحو ولا يلى
 الاية اي دستور كماله كماله ونسب من الى ان كماله
 بالاشتغال بالكافية كل شغل لا بد ان يكون فها ولي الفهم والفظا
 وسبحة عطف على قوله وشرحه بالكافية **في شرح الكافية** كونه **نبي**
كل اللفظ **وشرح** معانيه **وموصولا** الطالب الى المقاصد **ومنا**
جميع مخفي وهو كل النفا وقيل منازلة وما توفيق النوفس **الاول**
 المقرب الى السعادة تمت ثم **شرح** لوييابة التوسل **الاسم**
 الرحمن **الحسين** **الحمد** **الفتح** بالتحديد بعد التسمية يكون اشارة
 في مواضع كماله على ما لا يناسب في مواضع وبراءة التي هذا البين افر
 من انما روي بعض من انواره ونفا صيغة الفاعل المبتدئ ليدل على
يستمر التمجيد غاية الموافقة بين الحمد والحمود **عندما** من قوله اي كان
 انتم في لا يزال تنجدني في حفا دائما وكذلك ان تنجدني كما
 لا يزال تنجدني اذ انا الحمد دائما **الديانة** والنوع حقيقته وانما كيفة
 هذه الصيغة على انما تذكر ربيانا الى انما اسمهم حاضر بذاته

١٦٠
 دة



وليست بها زعماءها الكليمة دلالة الزاوية من قبيل ذلك على نحو
 وباء على النخل **عظيمة جلال** في الصحاح جلا الله عظمته ثم ان هذه
 الالف في غير قبيل اضافة العلم الى الحاصل لان العظمة النفس البهية
 هي عظيمة ومع فرد من افراد مطلق العظمة والمقصود البينة هي صفة زائفة
 العظمة بالافادة وهذا في المعنى كما يقال جلا الله وربما يوصف الزاوية
 الشئ الى النفس والعلية حادثة مناهة **قال محمد بن** بين الكمال صفة
 على الصفة رتبة من احمد وهذا قول الجاز والافادو با حقيقة نفس
 البر صفة الصفة **بخط الجاهل** **وكان** الحسن جميل الجاهل على انها
 ليس في اللغة **واشكر** عطف على الحمد والغير الله والشكر لا يكون
 الا على الفواضل والحمد اعم فكذا رتب الحمد على الغيبة الذاتية
 وحصل الشكر بالافادة **فقال جبريل** **والجبريل** العظيم في الجبريل والافادو
 العطاء وانها في جاز من قبيل كحي عانة وجود فطيفة فان قيل لم
 لم يجر الوصف على الموصوف كما هو في الما رتب الجاهل فقلنا
 في البين بعد الاباهام وهو وقع في نفس السامع **شكر** **مفقد بيان**
 كمال شكره والاعلام فيه على قبيل ما في احمد **لعاده** **وما** **الصفحة**
 بينا بينه واحد وسماها لها المفعلة بمعنى واحد وسماها لها المفعلة
 بمعنى واحد غير عز في الجاهل لانها مطلق فيها التوكيد والتعديز بحسن
 الافادو على انك في التحصيل بالخير **وامجد** **اي** النسبة الى الجهد والكرم
 من المجيد وهو ان ينسب الرجل الى الجهد **بافرف سماه** **والبيان**

بين

ل

التي

على نحو كبت بالقدر وافته افته الفقه الى الموصوف اي
 باستا في شرف كل اسم والافادو بالاسم ما يتوضف في الذات
 نحو العالم والافادو **وصفا** **ك** عطف على اسماء فيكون في
 جنى اضافة الاشرف والافادو بالصفة ما لا يتوضف في الذات
 مثل العالم والقدرة **وانزعه** **مفقد** **اهل التشبيه** **ومقال** **وهم**
 يعتقدون ان الله تعالى في الجاهل كاحكام الله تعالى في ذلك عوا كبر الشكر
 شئ والافادو شتره الله تعالى عند الحكيم شتره ساهة عن
 به غرضك دعاء الرسول ام على الامم مما وجب ولهم اذ من
 وصلة الهداية الى السعادة الحقيقية فذلك حوت العادة في العادة
 في قول احمد فخرى عليها **واصنع عطف** على احمد والصلوة في الله تعالى
 الرحمة ومن غير طلبها فالثلاثة المشهورة شارة بالحقيقة وعلمهم
 ان استعمال لفظ الصلوة بكلمة على انما هو بلاء حفظ معنى التزول
 اي ادعوا الله تعالى بيزول الرحمة **على سبيل** **ما** **عطف** **بها** **سبيلنا**
المبغوث **بيان** **اي** **ما** **احمد** **وصلا** **اي** **ما** **احمد** **اي** **بيان**
 احكام الله تعالى مطلقا **واستعين** **لادراك** **مطالبي** **بالحجوة** **ال**
 وتقديم الصواب على الال محمد تقديم احكام على كمال في رعاية السجف
 قبل هذا اجاب مختص بالاستعانة منهم وليس دعا لهم وهم يجهلون
 فقلنا لعدو اطلاق السبب واراد السبب **وبعد** **اي** **بعد** **الصلوة**
 فبني كونه في النيات ولها احوال ثلث اضاقتها ونزكها منسبة

وصح مودتها ونزكها مع جعلها مودبة وصح مودتها لظهور شهرها
مع باحرف في الافتقار الى الغير فاني جزا بالانفا لفظه وجواما
بعد طرف لغز شرجه ثانيا الى شرجه كن بالظافة
في النحوا ولا الى شرح اوله فهو صفة المصدر مخدوف على
ضربه اربع طريبات مع ايرادات اي شرجا كانيا مع هو
كثرة واجوبة واليحات كثره فالكثرة في الجمع صفة لفظية
فان قيل في الياحات بعد الاسولة والاجوبة فلفظها اصلها
والمقاصد فانها معتركة الاجزاء وهي الصلابة والاسولة فيها
والاجوبة عن شرجه جرفاني شرجا ثانيا مقتصر حاله في حال
شرجه على حال الانفا وشرح معانيه والاشارة بالظ عطف
على حل الى تحليل تركيبه ومبانيه يربط بالبيان في الاصول المحذرة
الغصن المفضل في الانا دار استثناء مفرغ انقب ظرفا
المقتصر اي مقتصر كل حين الاجيب نادرا بنجا وزفيه عن كل و
التحليل الى كثير القواعد مع ذكر على اكثر الظرف المستوفى
حالانه مقتصر او الضمير للمعاني وجعل عطف على شرجه الرسم
حدته الاجر الرسم الاثر والمفعول جعله ليكون رسما وانرا من حدته
الامر لانه اذا كان باسمه كان اثره باقيا بعده وجعل له
فيه رسم واثره وهو اسم فارسم نفس اللفظ في الوجه الاول
والاسم في الثاني الكبير العالم الفضل الكامل سلام الامراء في الصحاح

السلامة النطفة والوزراء في العرب والجمع ناصر الدولت
والدين شمس الاسلام ومسمين بحبي عطف بين كاسيرهم
الاوصاف النظرية بنزله دم ملك طوك الامراء والوزراء
حسب السيف والقلم اي وصفا ثانيا ان الويستان صلاح
العالم جللا الدنيا والديارهم مبالغة على قياس بدوهم
وصوم ابراهيم عطف بينا لمخدوم وما رفته بنزله بالانفا
المفوض والعابن الجرة الساكنة والراهم المفضولة وهو منظر
لبيح والعلية بيلكا ملك لقب اخي بيان الاسم فان الالها
يكون شهر والعلية الاغلبة فلما حال كانت بالبيان اجرا وهو
ممنوع من العرف والعلية ونزيب الالهي وهو اليا هو جدي لفظا
الكسورة والياء الثانية الساكنة ايضا الحنة وصفا لالها
وهذا بالبيان مشوب بالي بعض هذا المشرب اغرد ان نصبا
اي غلب اعوانها على الاعاء وعطف اقتدا رصا اي زاد
قد رتبا الملكية ولا يربد بادة الى حد معين في توهضها
لفظا عطف بشهادة المقام بسبب متفق بجعلته شتفا
بهذا الكتاب اي كتاب الكافية الذي هو دستور هو في
الكل فارسم الكتاب بشي فبضوابط امور الملكة يرجع
في الاحداث يرجع اليه في هذا المعنى اي النحوا ولا الى الالها
اي هو دستور كائنا لا ذكيا وفيه وجه الى ان لا ينسب الى الالها

نية

رصا

بالكافية كل مستعمل لا بد ان يكون كما يفسر فيه ثم اولى الفهم
وسميته معطوف على شرحه بالوافية في شرح الكافية لكونه
وافيا في كل الفظه وشرح معانيه وموصول الطالبيه الى
ومعانيه جميع مخني وهو محل الفناء وما توفيق التوفيق جعل
الاسباب موافقة وهو من اضافته الى المفعول الى كوني
موفقا وخبر عما وفي هذا التليف خصوصا الابانه
البايخ الاستعانة مفرغ اي ما توفيق ما صلا مع احد
الاسم الله عليه **نوعه** الى عمدت

والله اعلم ارجع فانه ارجع

والا ب ثم شرح الالف

حطه الكتاب وانه

احسن البصائر

م

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان معرفة هذا الحد الشئ ما بين ما بينه **قوله** موقوف
على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد لان معرفة المركب
موقوفة على معرفة اجزائه **قوله** فاللفظ ما ينطق به ال
الى آخره اي اللفظ هو ما بين اللفظ والكان في الاصل
بمعنى الرمي يقال لفظت الرمي الرمي اذ ارتمته وبمعنى الرمي
مقبولة ان الرمي يقال لفظ الكلام ولفظ بالكلام وهذا اللفظ
صادق على كل ما يقع لانه ما ينطق به الالان وانما لم يقل
الفاظه رعاية للاداب والاضمار المستتر في حكم الموقوفات حيث
تفعي حكمها عليها ونوكتة ومطونا عليها كاللفظ **قوله** والمراد
المعنى المفرد وهو ان لا يبرز لفظه على غيره معناه لفظان يقال
وهو الالاب فلا يبرز ما يبرز في الاول اي المراد من افراد المعنى وفي الثاني
تتبعه بغيره وان الالاب **قوله** لفظ بئر الجحش جعبها كالجحش الفصل

على

انما في المشهور في المحققين الموجوده كالان ومعنى
الكلمة مفهوم اصطلاحى غير متصل في الوجود **قوله** فلفظ اخر
به عن مخلوط الى آخره وهذه الاربعة يستعمل بالذوال الرابع واي
مشركه للكلمة في كونها موضوعه لمعنى موقوف فان المعنى المفرد هو
بالاستغناء جزئية من جزئها بجزء **قوله** كالهم والفعل والجر
فانها وضعت بغير زيد ورجل وضرب وقد فكل واحدة من هذه
الكلمات لفظا وضع لفظا موقوفة فبسبب السؤال على كنه هو لفظ
معنى حتى لو قيل وضع شئ موقوف لم يتوجه السؤال **قوله** فان المراد
بالمعنى في قوله وضع لمعنى آخره فان المعنى مفتعل لمعنى المقصد
منه عناء اي قصده فاذا وضع لفظا لفظا اذا كان اللفظ الآخر
مخلا للقصده لانه قصد باللفظ الاول غاية ما في انه يلزم ان يكون
الشئ لفظا في نفسه ومعنى لفظا آخر ولا يحد رتبة **قوله**
لغافل ان يقول في اي حين اذا كان المعنى اعم من اللفظ وغيره و
كان اللفظ المفرد كرجل موقوف يلزم ان يكون اللفظ المركب
لا يدر قائم في مركبا فلا يكون لفظا اخر والكلام واجبة كلمة لان
معناه مركب فلهذا السؤال متفرع على الجوابين وسبب رده
على الحد هو قوله **قوله** وهو مركب من لغته الى آخره اي ذلك اللفظ
هو معنى قولنا مركب الى آخره لا لفظا فانه مركب بغيره في الموضوع
والصفة كجوان ناطقا فلما يستعمل خبرا **قوله** وهذا المفهوم

م

يسكن كـ اي بالقياس الى لفظ الجبر فاجز لفظ الجبر لا يدل على جبر
 هذا المفهوم وان كان المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب
 من نغمة ان يحتمل الصدق والكذب غاية ما في الباب انه يلزم ان
 يكون مفهوم واحد بالقياس الى لفظ مفرد وبالقياس الى لفظ آخر
 مركبا ويسكن كـ في قولنا الان بالقياس الى لفظ الان
 كقولنا انما هو **قول** وهذا الجواب بعينه جواب عن امثال الاول فقال
 لانهم ان لفظ الاسم مثلا موضوع لمثل زيد ورجل بل هو موضوع
 لمفهوم قولنا ما دل على معنى في نفسه الى آخره وهذا المفهوم معنى لفظ
 وانما لم يجب هناك هذا الجواب لانه اراد ان يورد السؤال الثاني
 واما نتيجة الآ على جواب الآخر دون هذا الجواب لانه هو الحقيقي
قول يستلزم ان مثل الجبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم حاصل بالمثل
 زيد قائم لفظا مركب بالقياس الى معناه اي نسبة القيم المازية
 ومعنى مفرد بالقياس الى لفظ الجبر والاستثنى **في قوله** ويكن ان يجازي
 عنس الى وقد اجيب عن ذلك بان قائم مركبة من كلمتين جعلت في حكم
 كلمة واحدة كما شتم في هذا لان معنى ان واحد في الموارد مع
 تعدد الفاعل على كفاية وقائمة وعالية وغيرها **قول** ففضل عنه
 ان يدل على جزء من معنى قائم بل جميع لفظ قائم يدل على مجموع معناه
 وهو ذات مؤنثة موصوفة بالقيم وكذا الحال في ما شئ وسكن
قول لزوم اجتماع التذكير والاثبات يكتسب دفعا بان الفاعل واحد

وفي نظرنا نقول ان التذكير والاثبات
 بل يدل على ذات موصوفة بالقيم وهو
 يكون مركبا من مؤنثه والذكر على العموم لا يكتسب
 على ما هو حاله لان التثنية

انما يدل على ذات موصوفة بالقيم فافاد بجزءه على التثنية
 على التذكير ولا يلزم اجتماع التذكير والاثبات
 الضمير في قوله اي اسم اذ اما عائد الى لفظ الكلمة او الى مدلولها
 واما ما كان يرد من نقضها على الاول فلان لفظ الكلمة اسم لوجود
 على الاسم فيه وهو الالف واللام فيلزم انقسام الشيء الى
 والى غيره واما على الثاني فمدلول الكلمة مذكور فلا يصح ان يجواب
 انه عائد الى لفظ الكلمة باعتبار مفهومه اي هذا اللفظ في مفهومه
 بنفسه الاسم والى غيره لان الكلمة الى آخره اي لان الكلمة موضوع
 على ما مر فلا بد ان يكون ذلك وحي لا ينوفا اما ان يقتصر على ان
 يدل على قتران معناه **قول** وهو منقوض بمثل ذواراد بمثل الان
 لانه لا يضافه مثل فوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
 لا اجل لانه على معناه فذكر المتعلق في حرف التحصيل لانه في مثل ذواراد
 التحصيل **قول** الكلام ما تضمن اي لفظ تضمن بالاسناد كالتضمن
 هو مجموع الكائنات والاسناد والتضمن هو الكائنات فقط فلا
 يلزم اتحاد التضمن والتضمن في مثل ضرب ونظام **قول** وللهذا
 قال تضمن ولم يقل تركب يعني المشهور في هذا الكلام ذكر التركيب
 فكان الظاهر ان يقول ما تركب من كلمتين واما عائد الى التركيب
 الى تضمن شيئين احدهما انه لو قال ما تركب لم يدل على هذا الكلام
 الذي احدي كلمتين ملفوظة والاخرى مستورة غير ملفوظة مثل الكبر

فان قيل قد يقال ان
 الاقسام بعد مفرد اللفظ
 انما هي عبارة عن جود
 يكون لازما واجبا مطابقا
 لاسمها

فان المستر لا يتصور تركيبه مع المفعول واما قال فليس دخل في التركيب
 ان الكلام قد تتركب من كلمات كثيرة فقول اثنين فلو قال ما تتركب
 لم يدخل في هذا الكلام الذي تتركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر
 من التركيب كلمتين فقط بخلاف النفس بكلمتين فانه يتناول في
 الكلام او اكثر ويجواب عن الاول لان المستر عندهم في حكم المفعول
 حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق بالان
 يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط واما ما ذكرناه او يا جري فربما هو ما
 عداها من الكلام التي ذكرت في الكلام حارة غير حقيقة الكلام عا
 لها **ف** نحو الصليب وهو شرب في الصباح وذلك المشروب
 سمي صوبوا والاغتيا وهو الشرب في السرايا وذلك المشروب
 يسمي عنوقا **ف** ولان اوله لا يتوجه ايضا النقص فيمثل
 نعم ويسمى افعال غير الدلالة على ذلك **ف** حصل البس عند
 السمع لان الوضع وهو مقرر للحال وخرجي المستفاد وال
 يكون عند البس **ف** احد هما من مفعول بنفسه كخبري ان مجموع
 لفظا كذا وهو ما دل على يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو عند
 الاسم فيحصل غير الاسم في حده لا يقال لفظا دل على معنى
 بالترتيب الذي هو الوضع فليكن معنى كذا على مجموع لفظا لان
 نقول سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجموع
 غير مقترن **ف** ولكن ان الجائز اي في النقص من الوجهين **ف** لكن في

في غير وسطه ولا يتوجه عليه
 النقص في خبر مجموع

رضة

مخ

الكل

فان المستر لا يتصور تركيبه مع المفعول واما قال فليس دخل في التركيب
 ان الكلام قد تتركب من كلمات كثيرة فقول اثنين فلو قال ما تتركب
 لم يدخل في هذا الكلام الذي تتركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر
 من التركيب كلمتين فقط بخلاف النفس بكلمتين فانه يتناول في
 الكلام او اكثر ويجواب عن الاول لان المستر عندهم في حكم المفعول
 حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق بالان
 يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط واما ما ذكرناه او يا جري فربما هو ما
 عداها من الكلام التي ذكرت في الكلام حارة غير حقيقة الكلام عا
 لها **ف** نحو الصليب وهو شرب في الصباح وذلك المشروب
 سمي صوبوا والاغتيا وهو الشرب في السرايا وذلك المشروب
 يسمي عنوقا **ف** ولان اوله لا يتوجه ايضا النقص فيمثل
 نعم ويسمى افعال غير الدلالة على ذلك **ف** حصل البس عند
 السمع لان الوضع وهو مقرر للحال وخرجي المستفاد وال
 يكون عند البس **ف** احد هما من مفعول بنفسه كخبري ان مجموع
 لفظا كذا وهو ما دل على يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو عند
 الاسم فيحصل غير الاسم في حده لا يقال لفظا دل على معنى
 بالترتيب الذي هو الوضع فليكن معنى كذا على مجموع لفظا لان
 نقول سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجموع
 غير مقترن **ف** ولكن ان الجائز اي في النقص من الوجهين **ف** لكن في

الكلمة وجعل لفظا عبارة عن الكلمة فانه في النقص ولو كان
 عن الشيء لم يندفع النقص اصلا ولو كان عبارة عن النقص لم
 يندفع النقص الاول **ف** اما ان ارد به واحد بعينه افعلي فربما
 بعض الافعال كالافعال الحالية والمستقبالية مثلا عن قد الفعل
 ويدخل في هذا الاسم على الثاني اعني بان يرد واحد غير معين جري
 جميع افعال عن قد الفعل ويدخل الاسم لان كل فعل يجب وضو مقترن
 بزمان معين فلا يصح ان يكون في الافعال ان مقترن بزمان غير
 معين **ف** هذا خلف اي هذا باطل وجوابه انه لا يرد الى آخره اعني
 ان احد الازمنة يمكن ان يوجه على ثلثة وجوه الاول التقييد بالغير
 الثاني التقييد بعدم التقييد الثالث الاطلاق وهو ان التقييد بشي
 مخصص وما ذكرناه من الاستغناء عن تحديد انا بدزم اذا اخذ على
 الوجهين الاولين دون الثالث لان المطلق صادق على
 المقيد فكل ما اقترن بزمان معين من الثلثة صدق عليه اي
 مقترن باحد الازمنة الثلثة **ف** من هنا اي في الازمنة الثلثة **ف** كاللغة
 بالثبوت او بالامكان **ف** ان كذا مطرود وهذا كذا في معنى
 الاطراد يترجم المنع فالكذا اذا كان مطرودا كان مانعا منه
 ودخل غير كذا وفيه **ف** ومنع كذا كذا صدق كذا ودخل
 كذا وهذا كذا في معنى الانعكاس هو معنى الجمع فالكذا
 اذا كان منع كذا لا يلزم ان جامع جميع افراد كذا وفيه **ف** ومنع

فان المستر لا يتصور تركيبه مع المفعول واما قال فليس دخل في التركيب
 ان الكلام قد تتركب من كلمات كثيرة فقول اثنين فلو قال ما تتركب
 لم يدخل في هذا الكلام الذي تتركب من اكثر من كلمتين لان المتبادر
 من التركيب كلمتين فقط بخلاف النفس بكلمتين فانه يتناول في
 الكلام او اكثر ويجواب عن الاول لان المستر عندهم في حكم المفعول
 حقيقة فيجوز التركيب بينهما وعن الثاني ان الكلام انما يتحقق بالان
 يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط واما ما ذكرناه او يا جري فربما هو ما
 عداها من الكلام التي ذكرت في الكلام حارة غير حقيقة الكلام عا
 لها **ف** نحو الصليب وهو شرب في الصباح وذلك المشروب
 سمي صوبوا والاغتيا وهو الشرب في السرايا وذلك المشروب
 يسمي عنوقا **ف** ولان اوله لا يتوجه ايضا النقص فيمثل
 نعم ويسمى افعال غير الدلالة على ذلك **ف** حصل البس عند
 السمع لان الوضع وهو مقرر للحال وخرجي المستفاد وال
 يكون عند البس **ف** احد هما من مفعول بنفسه كخبري ان مجموع
 لفظا كذا وهو ما دل على يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو عند
 الاسم فيحصل غير الاسم في حده لا يقال لفظا دل على معنى
 بالترتيب الذي هو الوضع فليكن معنى كذا على مجموع لفظا لان
 نقول سائر الفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجموع
 غير مقترن **ف** ولكن ان الجائز اي في النقص من الوجهين **ف** لكن في

منكر اي رجب النكاح فاما حصة التثنية فممكنة في غير ذلك
 بيشك **قوله** ومن حواصده إشارة الى كثرة حواصدها من حيث
 لفظها كواحد صحيح كثر فذكر على ان حواصدها من حيث
 لفظها فثبتت على ان المذكور منها بعض تلك الحواصص كثر في
 حواصدها كذا والوصف والناحية كذا والافعال والنسبة
 والتعريف والنسبة والجمع وكذا نداء التثنية كذا والافعال
 والمفعول والتثنية تفرع عنها **قوله** فان لفظي حواصص التعريف
 هو فان حواصص التعريف كان شاملا لغيره في قولنا ليس امر
 امصم في مسخر كذا لم يتفرع عن لفظه **قوله** انما لم ير حواصص
 التعريف عن الفعل لعدم احتياج الفعل الى التعريف واما حواصص
 فعله مستعمل بغيره كذا في الية بالتعريف والتعريف
قوله لان حرف الجر يجر على الفعل سبيل كناية اي يفرق في
 الفعل اذا ريد لفظه وكذا يجر على حرف ايضا فيقال يجر
 على كذا لان الاعتداد به لان الكلام فيها اذا كانت الكلمات
 مستعملة في معانيها فحواصص حرف الجر ايضا حواصص **قوله**
 فكونه دينا على كناية الكلمة اما تنوين النكاح النكاح هو الاسم المجر
 نكته في النسبة والاسم المجر المجر المجر في النسبة
 غير ممكن ولا امكانية للفعل في النسبة ولا في النسبة
 الفعل لا يقع معرفة ولم يخرج الى الفارق بين كونه معرفة وكذا

في حواصص التعريف
 في حواصص التعريف
 في حواصص التعريف

وكذا الحرف **قوله** اي في يوم اذا كان كذا الى آخره اي لا
 اليه من اذ وهو جملته كان كذا عطف من التنوين في **قوله**
 اما تنوين الكفاية اي تنوين الكفاية انما جعل على جمع
 التثنية التثنية وليست بغير **قوله** جمع فلما يتصور فيها
 تنوين الكفاية **قوله** واما حواصص الكفاية والافعال والنسبة
 اليه **قوله** وهو غير جازم ممنوع بمثل الحرف ضرب زيد عن افعال
 ان يقال الفعل مضاف لان يسنه في مصدره اليه في قولنا يجر
 واما يجر غير مضاف **قوله** وكذا مضافا لغيره كذا مضافا لكان
 الفعل قد يقع مضافا اليه كذا في قولنا يجر يوم يفتح الصاد قين وقد
 يقال هذا بنا ويل مصدر اي يوم يفتح الصاد قين فالاضافة
 بتقدير حروف جو مطلقا تحذف بالاسم **قوله** المجر المركب الذي
 لم يشبه اراد بقوله لم يناسب كما بعد من حواصص **قوله** والافعال
 الاصل الفعل كذا وكذا في حيث اي كذا في حيث اي كذا في حيث
قوله ولما لم يورده على النقص في حواصص الاصل كضرب في ضرب
 زيد **قوله** ولان تقدير كذا عطف على مقدمه كذا في حواصص
 قال النقص منه فع لا ذكرنا في جواب وهذا جواب هو الصحيح
قوله لان المركب في حيث هو مركب قد يكون مبتدأ كذا عشر
 وقد لا يكون مبتدأ كذا **قوله** لئلا يتوجه على النقص في حواصص
 زيد فان لفظه غلام في غلام زيد مركب مع غيره تركيبا اضافيا

اليه

م

مع ما ليس كدوب لعدم تحقق عامل في هذا التركيب ورو عليه
 بان اذا اراد بالتركيب التركيب السنادي لم يدخل في احد الا
 المسند والسند اليه لان التركيب اسنادي واما في التركيب
 اليه واما التركيبات كالمفاتيح كسر ما بينهما فاعلم ان
 فالاول ان يقال المراد بالتركيب مع العامل في فعله المتبادر
 وانما لا يدخل في قول من جعل كل ما منها عاملا في الآخر فالصواب ان
 وقيل المراد بالتركيب بتحقق في العامل في لا يشك في كونه
 للفعل المسمى والامر في غير ففيل شارة غير المنصرف في تحقق الفاعل
 انما هي مع الفعل المطلق لا مع خصوصية الشئ واما ان طلب الفعل
 مطلقا ليس الاصل **قوله** وحكم الموب وهذه الاسماء الموب
 بالقبول المتبني في الاسماء في بعض النسخ وخاصة **قوله**
 لان الازواب كالوصف للموب وايضا لفظا زيدا فاعلم ان
 ذات زيدا ورفع زيدا على فعلية وفعلية صفته لذات فاعلم
 ان الذات متقدمة على صفته كذا كسب بين ان يكون الاز
 على الذات متقدمة على الاز على الوصف **قوله** ويمكن ان يقال
 عنه ضرورة لتأني لا يفي على المصالح النوض ندوين علم النوان
 يعرف باحد الكلمتين في التركيب من ثم ينتج ان الموب مع
 ما ينتج ولم يوفق احكامها بالتميز من ثم فان العرف باحكامها
 كذا كسب من غير النفي ولا فائدة لمعتد بها في موقوف على احكامها
 المعتبر

فالمقصود من معرفة مفهوم الموب مثلا ان يعرف ان صاوي
 على اسم موصوفه كذا يدخلا فيعرف انهما مختلفا في كلامهم
 فيجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم **قوله** فاعلم ان
 في هذا الازواب فانها بسبب بعيدة الى ان من مختلف فانها
 بسبب اختلاف آخر الموب بعيدة بوسطه واحدة والعاملين
 بعيدة بوسطين **قوله** فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من
 اي فان آخر الموب اذا حرك ابتداء بالضم لم يكن هناك
 اختلاف فاذا فتح او كسر بعد ذلك حصل الاتفاق **قوله** ولو
 حمل الب على ان لم يكن له وجه وفي بعض النسخ كان
 اوجه وقد تعجف وان اسكن نوحه ايضا **قوله** بناء على ان
 الاسم وضع غير موب ثم اوب بسبب العامل فان زيدا مثلا
 الواقع في التركيب غير موب بل مني عنده على سكون فاذا وقع في
 التركيب فحرك بالضم مثلا حصل هناك اختلاف لا انتفاء
 السكون الى الحركة وكذا الحال في سائر الحركات فالاختلاف
 حاصل في كل واحد منها فيكون سببا والاسكن الاصل فلا
 اختلاف معه بالفعل وان كان زيدا حرك في الاختلاف فلا يلزم
 عنه **قوله** ايا **قوله** مغلقا بغيره لكن فاعلم ان ضمير راجع الى
 اختلاف لا ضمير راجع الى الاختلاف كما يتبادر اليه الوهم كونه
 متعلقا بغيره **قوله** واما ان كان في الاسماء معان متشابهة

لا سيما معان لازمة يترك عليها بجواهرها ومعان بطرا اي معان
 عليها عند وقوعها في التركيب ولا يدل عليها رها من علانها وهي
 الالوان **قوله** ما حسن زيد اه انما مثل هذه الالوان
 التي لا يميز فيها المعاني بسبب العامل فيهم المستدل على كماله الى
 وضع الالوان في بعض المواضع ثم يطرد في الكل لا يقال كشيء
 في الثالث لان يعرف بسبب ذكر حركة النون بالفتحة لان النون
 هذه الفتحة ايضا اواب وايضا يجوز ان لا يثبت بهذه الحركة التي
 فيها حقا الجواز حركة **قوله** انما قال الرفع علم الفاعل
 انما هو ان تواتر ان اليا في الفاعلية والمفعولية للشيء وجزم ان
 يكون الرفع علم كشيء المنسوبة الى الفاعل وان يكون النصب
 علم كشيء المنسوبة الى المفعول والصواب ان اليا فيها
 با مصدرية اي يكون الشيء فاعلا ويكون الشيء مفعولا وهي مفتحة
 للفاعل والمفعول وترفع علم الفاعلية الفاعل التي هي مفتحة للفاعل
 قال المص علم الفاعل كان غير صحيح وكذا الحارة النصب واما ان
 في مصدر غير محتاجة الى اليا المصدرية والمادة يكون الشيء
 مضافا اليها اليه **قوله** كالمبتدأ والحجر وسم كان وهو فاعل
 عند المص ان منسوب اليه فالاول ترك **قوله** والمادة بقولنا حجر
 علم للاضافة انه علم مضاف اليه اي يكون الشيء مضافا اليه لا علم
 المنفصل اليه كوقفت فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية

والفاعلية لا يوجد اليا في الفاعلية في ان لا يوجد الرفع اليا في
 الفاعلية قلت ان الرفع علم للفاعلية اصالته وجعل علامته
 لمعان آخر كالمبتدأية مثلا على سبيل التشبيه والاختلاف
 وكذا النصب علم للمفعولية اصالته وجعل علامته لمعان آخر كالمبتدأية
 مثلا على سبيل التشبيه والتشبيه والاختلاف وكذا الحجر عدم كون
 الشيء مضافا اليه كشيء اصالته وجعل علامته يكون الشيء مضافا
 اليه صورة على سبيل التشبيه والتشبيه فتأمل **قوله** لان عامل الفعل
 ليس سببا لمقتضى اواب اذ ليس في الفعل مقتضى الالوان بل عامل
 على سبيل النطق والتشبيه **قوله** اصل الالوان ان يكون بالحوركات
 لكونه احقر من الحروف وكذا اصل الالوان سواء كان بالحوركات
 او بالحروف ان يكون ملغوظا فان كان مقفرا مختلفا فمفعلية
قوله بان كان بعضها بالحوركات اعلم ان الرفع يكون بالفتحة
 والواو والالف وكذا النصب يكون بالفتحة والكسرة والياء
 والياء والهمزة مختلفة في استحقاق الرفع فبعضها يستحق الرفع
 الهمزة وبعضها يستحق الالف وبعضها يستحق الواو
 وكذا يختلف الاسماء باعتبار في استحقاق اقسام النصب
 واقسام حجر مضاف ككتاب قسم الاسماء باعتبار
 استحقاقها لانواع الالوان ليقض اخوارها في الانقسام
 بالالوان هذا هو الكلام الظاهر المطلب في الكلام المص

وكذا الحجر يكون بالكسرة والفتحة والياء

في شرح الكافية واما قول الشارح كل قسم منها يشترك في
 واحد من الاعراب فليس يظهر له معنى الا ان كل على ان الامور
 المتدرجة في قسم واحد يشترك في نوع واحد من الاعراب
 قوله فانك قد المنصرف والجمع الكسر المنصرف بالفتحة رفعا
 يلبس بالفتحة مرفوعا **قوله** وفي العبارة نظرا اذ قد عطف
 فيها على معولي عاملين مختلفين فان قول الفتحة معطوفة
 على الفتحة والعامل فيه اليا وقور نصب عطف على فاعل وهو
 منصوب على الحالية والعامل فيه الطرف القائم مقام متعلق
 والجواب ان الكسر يجوز ذلك فانه نظير في الدار زيد والحجرة
 عمرو **قوله** والعبارة العجيبة ان يقول رفع الفتحة اي اعرابه
 حال كونه مرفوعا الفتحة ولا يعني انه اذا قيل والفتحة نصب
 يلزم ايضا العطف على معولي عاملين مختلفين فاعل
 انظر الشئ آخوه هو ان يقال عبارة المنصوب على ان الفتحة
 المنصرف مثلا يلبس بالفتحة حال كونه مرفوعا وبسبب ذلك
 يخرج بان اعرابه الفتحة ولا بان رفعه بالفتحة فضعف
 هذا الوجه ظاهر **قوله** لان الاسماء الستة المضافة الى آخوه
 وكذا هذه الاسماء مفعولة بالمفعول المقابل للحملة ولكن ان
 يقال الاسماء المعربة بالحروف لا تنسج منصرفا على قول
 فتصغر المنصرف بما يجر الكسر والتنوين لكن ظاهر كلام القس

ع

خلاف ذلك فلا يتم الجواب على قول **قوله** لان مثل
 غلام زيد غير مفعول بهذا الوجه وكذا غلام زيد ليس مفعولا
 بالمفعول المقابل للمضاف **قوله** قلنا لا احتياج اليه قد يقال
 ان الالهام بغير المنصرف ككثرة الكثر من الالهام الالهام
 الستة فلم يكن في الاول خروج بالذات بل في كونهما
 قيد الخروج للما يقع الغلط في استا كثر **قوله** المشي
 والجمع وغير الاسماء الستة لان الاسماء الستة في حكم المنص
 لا تقتضيها التثنية **قوله** لسلا يلزم للفرع من زيد على الاصل
 قبل من زيد اي من زيد الفرع لان اصل المنزلة حاصل بواسطة
 اعرابه بالوكالات وقيل لا منزلة من هذه الوجه لان اعرابه
 جمع المذكورات لم يخرجوا من اعرابه بالوكالات
 لان تلك الحروف انما تبنى على الحقيقة معنى واحد **قوله**
 منها مع حركات اخرى اعرابه فان اعرابه بالحروف اصل
 بالقياس اليه لان الاصل باعنا الحقة وقيل لا والى
 يقال نصب جمع التثنية ان لم تابع بحركة يكون التثنية
 على وبترة الاصل **قوله** اعلم انه يشك في بناء على اى اذا
 جعل مثل سميت على كثرات فذهب الزحشرى
 انه منصرف وحال اعرابه كما قيل العتمة فذهب جماعة
 الى انه غير منصرف والتنوين للمقابلة لا للتنوين ويكون نصبه

ع

بالكسرة كما كان قبل العتية ومنهم من سقط التنوين وجعل
 باقياً على ما كان قبل العتية ومنهم من سقط التنوين
 وجعل نفسه وجرة بالفتحة ففي كل مستلحا حال العتية اربعة
 اقوال **قوله** مع ان اعرابه بالفتحة والكسرة عند المنع يمكن
 ان يقال انما كان اعرابه بالفتحة والكسرة رعاية لاصل
 لا يكون غير منقوص فيكون بهذا الاعتبار داخل في جمع الموش
 ات لم الذي عرف حكمه لا في غير المنصرف لانه لم يعتبر
 عدم اخراجه **قوله** وبمثل جوابه الخ قد يقال لما ذكر حال
 جوابه فيما بعد علم انه خارج عن هذا الحكم **قوله** وكانت
 الواجب عليه يمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى في التمثيل على
 هذا القيد بابراد هذه الاسماء بكسرة فان قيل فلم
 لم ينف في التمثيل على قيد الاضافة الى غير باب التكم قينا
 لانه اوردها مضافة الى ضمير المحط فلو لم يذكر قيد الا
 لربما يتوهم ان شرط اعرابه بالحروف كونه مضافة الى
 ضمير المحط **قوله** فتأمل **قوله** انما قيد كل بقوله مضاف الى
 مضمون كل مفرد اللفظ مني للغة فهو يقتضيه الاعراب بالحركات
 نظراً الى لفظ والاعراب بالحروف نظراً الى معناه فا
 بهما رعاية لهما وانما قصص المضاف الى المضمون بالاعراب
 بالحروف لانه فرع المظهر فليست هي الرفع روي

عرب

جانب المفعول الذي هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف
 التي هي فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي
 هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
 بالحركات في الاصل فظاهر ان كلا الى آخره
 ليس كل مفعول مفعول الحلا ولا انشئ ليلكون مفعول
 لانسان وانما احوب انسان اعرب انشئ لان معناه مني
 انشئ وصورة صورت انشئ فاجوز مجراه في الاعراب
 ولو وجب ان يقال عشرون قد يقال يجوز ان
 يغير في السنة او في تغيير وهذا لم يجعل في السلا بركة جعل
 من سنة الدليل الاول بقلب بعضها الى بعض هذا
 بذر على ان على التثنية هي الالف والياء ثم قلبت احديهما
 الى الاخرى وعلى ان علامة الجمع هي الواو والياء ثم قلبت
 احديهما الى الاخرى وحالة النصب لهما قيل لما كان
 جعل الالف على النصب ملتبساً فيهما اسقطوا جعل علامة
 للنصب وجعلوا النصب تابعا لجر قبهما ولما كان الالف
 اخف من الياء لم يرفعوا باسقاطه راساً جعلوا
 هذا الاخف علامة لرفع الذي انقل الحركات في المثنى
 الذي هو اكثر رعاية للاعتدالي لا بالنسبة الى المثنى بل
 الى التباس حال النصب مع الاضافة لان النون

ع

الذي كان فارقا بينهما لكونه مكسورا في المتن ومفتوحا
 في الجمع قد سقط واما في حال الرفع فلا التباس لان
 ما قبل الواو في المتن يكون مفتوحا وفي الجمع مضموما
 كذا لا التباس في حال الجر لان ما قبل الواو يكون مفتوحا
 في المتن ومكسورا في الجمع وفرقا بينهما بان مفتوحا
 ما قبل الواو وكسر النون في المتن وذلك لان ما قبل الواو
 لما كان مفتوحا والنون مكسورا تحذف الفتحة جعلوا
 قبل الواو في المتن مفتوحا والنون مكسورا رعاة للموافقة
 وفي غير هذه الحالات اي غير شذوذا علامة المتن والجمع
 وليس النون عوضا عن الحركة اي عن الحركة الاوابية في
 المتن والجمع كما في يضر بان ويضربون وفيه كذا لان من
 قال ان النون عوض عن الحركة لم يرد به انه عوض عن الحركة
 الاوابية في المتن والجمع كما في الفعل بل راد انه عوض
 عن الحركة التي كانت في المفرد وقد زالت بالحاق علامة
 التنوين والجمع لان هذه حروف اي الالف والواو
 والياء عند نفس الاواب فليكون النون اوابا
 في الالف مفردة احتراز عن مثل حمراء وصحرا فان
 في احوالها لفظا بعد اتمة واوابها بالحركات لفظا
 وانما في الاسم المفرد اي الاسم المفرد الذي اوابه بالحركات

لفظا **قوله** وانما في الاسم المفرد اي الاسم المفرد الذي اوابه
 بالحركات لفظا والجمع المذكور المكسر الذي حال في الاواب
 كذلك **قوله** وجمع النون السالم المضافة الى يا المكسر فصاحب
 كل اسم يكون اوابه بالحركات لفظا فاذا اضيف الى يا المكسر
 صار اوابه تقديرية بسبب هذه الضافة **قوله** وانما قال
 مطلقا اي جميع الاحوال لما ذكرنا وهو ان هذه الكسرة موجودة
 قبل التركيب الكفني للاواب **قوله** وانما في جمع الكثرة
 السالم اذا اضيف الى كلمة او لها ساكن كان اوابه تقديرية في
 الاحوال الشذوذا كما في حال القوم ورايت صاحب القوم
 ومررت بصاحب القوم وكذا المتن في حال الرفع فقط نحو
 جاني غلاما الترحيل لم يفتت المحص الى ذلك لانه امر عا
 بواسطة كلمة مستقلة بخلاف يا المكسر فانه لعدم **قوله** بنية
 الكلام **قوله** فقلت الواو يا واذا غنت في ياء هذه الباقية
 مقام الواو في الدلالة على الحقيقة دون الرفع لان الدلالة على
 الرفع من خصوصية الواو وقد زالت فيكون الرفع تقديرية تابع
 بنوت علامة الحقيقة **قوله** كان من الواجب ان يكون بالياء
 ان يكون الاواب في حال الرفع والجر بالياء **قوله** وهما اي
 الرفع والجر **قوله** كذلك اي بالياء **قوله** واذا اوفت له
 كان الاواب التقديرية في مواضع خصوصية ضبطها بذلك

الح والكلام على هذا الوجه يدل على ان الح سبب لا عطف
على الاستبابة **قوله** اللهم لا ان تجلهم بزيادة الهم
في النون كما حكم بزيادة نون في قوله تعالى كمثل الحار حارا
فكانه قيل و نون زائدة وكمثل **قوله** اما الالف
والنون الزيدتان فاستلحق في اي في هذا السبب
الذي هو الالف والنون **قوله** انما يمنع الحرف لتأنيده
في السبب في امتناع دخول ان ثبت عليه كما سبى
قوله وزينب لتأنيث المعنوي والعلمية الظاهر ان
بغير وزينب للتعريف العلم والتأنيث المعنوي قال زينب
هناك مثال لقوله ومعرفة **قوله** ولهذا الوسميت امرأة
بسماه قد سبق اشارة الى ان نحو سمي علما منفرد
عند الزحشرى لان هذه ان ليست تخففة للتأنيث
بل يدل على حقيقة ايضا فلا يقوى قوة التخففة فلا يعتد بها
في منع الحرف ولا يجوز ان يكون هناك تأنيذا مقدرة اذا
كان علما لمؤنث لان وجود التأنيث الظاهرة مانع من تقدير تأنيث
اخرى فليس هناك الا العلمية وهذا **قوله** لا جليل شئ
احد مما طرورة الشئ وذلك اما بانك لم تكن زيدا كما في
المثال الذي ذكره ويجب هنا الحرف وله ما يلزم الزحشرى
كما في قوله اتوى ابن جرمون غير مثله ولا يجب هنا

انما انما يحكم بزيادة الهم في النون
كما في سبب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحار حارا
بجمل سفا و كما في قوله تعالى و نون زائدة
فغيره اذا عدل تغير الاسم عن صيغة الاولى والوصف فرع
الموصوف لا يجزى اليه وينبغي له نقلا ومنه قوله

را

الحرف بل يجوز كما في السبب **قوله** لان الضرورة قلنا
قلت ان الضرورة يندفع باعادة التوئين في نفعان
مثلا فلما حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم حيث لا يبقى
فيه اثر من انما منع الحرف قلنا ان المنوع بالاصالة هو
التوئين فانه نشاء الثقل هو المتأني في معناه لعدم الانحراف
فلما اعيد عاد الاسم الى اصله بالكتابة فلم يبق شئ من انما
منع الحرف **قوله** لانه لا كان ما قبله ما بعده اراد بما قبله
قوله نعا بغير انما مشاكر او اما كفورا **قوله** لانا نقول لانه
ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة متنتى مجموع او وذلك
لانه كونه على صيغة متنتى مجموع يقوى كجقته بخلاف صفة كى ان
لزم التأنيث يقوى ان ثبت **قوله** اي بعد خروج الاسم
عن صيغة الاسمية اي عن صيغة التي كان اصلا ان يكون على
ذلك الصيغة فتلاش مثلا كان اصلا ان يكون على صيغة تذكيرية
بخلاف نحو ضارب بفتح ضاء غير الضرب اذ ليس اصلا ان يكون
على صيغة الضرب بل من هنا اخذ صيغة من صيغة اخرى فلما يرد
لزوم كونها ضارب غير منفرد للعدد والصيغة **قوله** تحقيق
العدد فيه اي في هذا المذكور الذي هو ثلث واخوانه **قوله**
وذلك انه من الاعداد والاعداد اي المشهور من الالفاظ
العدد من الواحد الى العشرة وهو واحد وانما الى آخره فيكون

احاد واخوانه منفوعة عنها متكررة كى سبابة **قوله** فاحا
 وموحد معد ولا ان غواجد لان المراد من كل واحد منها احد
 اى انما حكمنا بكون احاد وخواص معدولة في الفاظ العدد
 المتكررة لان المراد من احواد وخواص العدد المتكرر **قوله** للمعد
 والصفة الوصفية في ثلاث مثلاً اصلية لانه معد وعلل ثلثة
 ثلثة وهو ككرر لم يستعمل الا وصفاً فالوصفية لازمة للمكرر
 فيكون الصيغة فيما يوفد منه اعني ثلاث وان لم يكن الوصفية
 في اسم العدد دكوا واحدا الى آخوه اصلية كما سبابة **قوله** واما
 فوق الاربعه فالمراد في شرح المفصل من يقال فيما عداه الى
 الستة ام لا يقال ففيه خلاف اصحابا انه لم يثبت وقد نص
 البحارى في صحيحه على ذلك فقوله في شرحه بغيره اى بغيره
 والآفاظ اربعة والاولى ان يقول بالنون **قوله** آخره معد
 معدون في آخره وهذا هو ما قيل ان آخره معدون
 الآخر **قوله** وفعل غير صفة قياس ان يجمع على فعلا
 اما فعلا الصفة فيجمع على فعل كمرأه **قوله** ان يجمع على
 وهذا اول ما قيل في الجمع معدون كخرج لان جاء فعلا
 كمرأه وذلك لان مذكر كمرأه اعني اجمع لا يجمع بالواو والنون
 ومذكر جمع يقال فيه اجمعون فلا يفسر احداهما على الآخر
قوله واما باب نظام ارباب نظام فعال التي هو علم الا

المكونة من السوان وغير ما **قوله** فلم توجب الضرورة اى
 ضرورة منع الحرف **قوله** تقدير العدد فلا يكون فيه تقدير
 العدد لرعاية قاعدة تمام في منع الحرف **قوله** ان يقال
 من عند اهل التجازي اعلم ان فعال اسم فعل كثر التثنية اتفاقا
 وكذا فعال مصدر كثر اواصفة كفاية على سبابة واما
 فعال الذي هو علم الاعيان المكونة ففيه خلاف وهو ككرر
 بقوله ان فعال التي عند اهل التجازي **قوله** حضا حضا
 اسم الكوكب يشبه ميملاً وكأنه ثوبت سماعي لتدريج في
 اعلام الاعيان المكونة **قوله** وبما علم بيقظة خصوصية **قوله**
 ويرفع اى فعال التي اخوه را ليحصل موجب البناء فانه اذا
 قدر فيه العدد شابه فعال التي هو اسم الفعل كثر ال مضاربتاً
 كفعال مصدر اواصفة فانه ايضا بني لذلك **قوله** فلما قدر
 العدد فيما اخوه را هذا التقدير انما يتم على لغة اكثر بني تميم واما
 لغة اقدم فلا لاتم بجدول ما في آخوه را او موباً غير منفرد
 ايضا وحي يقال لما كان الاسم التثنية من فعال معدولة قد
 العدد في القسم الرابع طرداً للباب فعال مطلقاً على وتيرة
 واحدة وضوء هذا ايضا ظاهر **قوله** ليحصل موجب البناء
 فاذا قدر البدر فيه شابه فعال الذي هو اسم الفعل كثر ال
 مضاربتاً كفعال مصدر اواصفة فانه ايضا بني لذلك

الوصف شرط المراد منه الوصف بهذا كونه الاسم والأعلى
 ذات مبرم باعتبار معنى معين كالحمد والأسود والضارب
قول وبيانه ان اسود وصفه في اصل الوضع ثم جعل اسماً
 للشيء المنصفه بالسواد لا للشيء مطلقاً باعتبار ذات الشيئ
 في مفهوم خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية وقد اختلف
 في مفهوم الانصاف بالسواد وكذلك حال ان لم يأنه اسم للشيئ
 التي فيها سواد وبياض لا للشيئ مطلقاً كما يشعر به عبارة
 والشرح **قول** ثم جعل اسماً للشيئ الذي فيه سواد اعني ان
 من المحذور لا للشيئ مطلقاً **قول** وشرط التامثل بان الظاهر
 سواء كان في مؤنث حقيقي كسودة او لا كحرة **قول** كان
 ذلك التامثل في موضع الزوال فاقا في حذف منها التامثل
 بقاء الاسم على معناه الاصلى اذا جعل قائم على ما
 التامثل لازمة فيكونا غير منفرد **قول** فلا يكون لازماً اي اذا لم
 يكن لازماً كان ضعيفاً فلا يقوى على منع الحرف **قول** لانه
 لو لم يكن على التامثل ذلك التامثل في موضع الزوال فاقا
 جواً بطلان على المذكور المؤنث **قول** وجب منع حرفه وانما
 وجب منع حرفه لانه ليس فيه حقة بسكون الوسط وذلك
 لان المتحرك التقدير معتر على ما ذكرت **قول** وفيه نظر اي
 في وجوب منع حرفه نظر **قول** وذات في الصحاح انك اذا نعت

على ذات قلت ذاه بالها يدل على ان اصلها الحاء وكذا
 ان وصلت بها بعد ما صارت تاء **قول** واصل شاة
 شاة و الدليل على ذلك ان تصغير شاة شوية وجمعها
 شياه **قول** ولهذا الكراع غير منفرد الكراع للخنزير والبقرة
 بمنزلة في الفرس والبغير وهو مستند في الساق بذكره ووثق
 والكراع اسم لجميع الجمل ايضا مع كونه اسماً للفعل اي لذكر من ركس
قول مثل عناء اي الانثى في المؤنث **قول** فلما لم يستعمل انثى
 في الجمع حقيقة فاذا استعمل بالجمع لم يمتد ثابته **قول** هذا اذا لم يعتبر
 ان يكون العتية شرطاً في منع الحرف **قول** فواجب فانه غير
 منفرد لوزن الفعل والتعريف قيل الجمع غير منفرد للوزن
 والوصفية الأصلية المحكي لانه قد زالت فلما حابة الى اعتبار
 التعريف التوكيدي وكذلك جمع غير منفرد للعدل والوصفية
 وعلى هذا يكون شرطه هو العتية فقط في منع الحرف
 بعض التوكيد لان جمعا مستغنى عن اعتباره لان لفظ
 التوكيد اعني الجمع واخواته معارف اتفاقاً ولهذا
 لم يقع توكيد الشراكات ففيل تعريفها بتقدير الاضافة قبل
 بتقدير التام وفيل هذه الالفاظ اعلام لمعانيها
 فعلى هذا الاحتياج الى شرط اخر من شرط التعريف
 والعتية سواء كان العتية في الالفاظ التوكيد او في غيرها

الحمد احد هما ان يكون علما اي يكون الاسم الذي فيه الجملة
 المعجم علما قيل الاولى ان يقال شرط المعجم ان يكون في اول
 استعماله في الوب علما اذ بذلك يحصل المقصود وهو عدم تعرف
 المعجم في ذلك الاسم الا بمرى ان فالمرى اسم في المعجم
 يعني الجهد ثم نقول ان الوب الى العلم فلم يتعرف فيه نصا غير شرط
 لاننا لو لم يكن علما اي يكون الاسم الذي فيه **الجملة**
 او غير ذلك فوجدنا بالتعرف على زان كلامهم كما جعلوا في بيان
 في جميع الصفات اي لم ينجح الاسم الذي لم ينجح في جميع الصفات
 وهذا اي ولان شرط المعجم ان يكون علما اي اذا
 سمع بلحيا اذ اسمي رجل لانه لولا ذلك اي لولا ذلك اي لولا
 احد الامر من **فلم** سمع في التسمية واحدة حاصلة المعجم
 سبب ضعفه اذ ليست امر حقيقيا ثابتا في الاسم بل هي
 امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط واما التسمية
 في هذا فهو امر محقق في زان يعترض سكون الوسط
 وان لا يعترض **و** شتر اسم حصن يد بار بكر على صيغة
 متعدي الجموع انما سميت مشتق من جموع لانها جمعت في بعض الصفات
 من تين تكسيرا فانتفى تكسيرا بالمعبر للصيغة واما جمع التسمية
 فانه لا يغير الصيغة من حالها فلم ينجح **جمع** التسمية في الطوبى
 وكذا يمتد في جميع ايام من هو جمع يمين **ول** هذا الجمع فلتد

قول

امثلة اوله مفتوح وتارة الف **ف** فخصب فجمع حقيقة
 وهو الصانع الذي يجعل السيف **س** فجمع فصار
 الفارة الحارون ويقال للسيف والحار فارة فجمع فصار
 ويقال للسيف الحارون **و** لو قال جمع فارة كان الظاهر
 ويمكن ان يثبت اجواب الصحيح ان يقال ان الكلام
 في جمع يكون جمعية شائعة باقية على حالها ومثل هذا الجمع ليس
 كذلك لانه يوجد في **بالنسبة** نعم اذا صار علما
 زال عن الجمعية كخارج ومدين جاز ان يدخل ما
 النسبة عليه **و** لا يعتبر جمعية الاصلية اذ قد صار كالنوع
 في نحو ما بالنسبة وايضا بانترج التسمية في غير الصيغة
 المعبرة وهذا اذا لم يكن بناء النسبة في مفردة واما اذا كانت
 في فدا اختلال بالصيغة فيكون غير معروف نحو كرا
 جمع كرسى **و** واذا كان كذلك ففازتة منصرف
 جمع فزنا او فزنان لم يجر التثنية وهو معرب **و** واذا
 كان كذلك لم يكن في ثابته لا شك انه لا يكون
 فيه ثابته حقيقي لكن الظاهر انه لا يكون في حكم التسمية الذي
 هو موثف غير حقيقي فالاعتماد على اجواب الشذوذ والظاهر
 ان يقول بلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعا في
 الاصل يعني لما كان الجمعية مع زوالها معبرة في منع الصف

في جمع نحو جمعية الى آخرة يقتضي
 ان لا يكون الجمعية اذ لا يكون باقية

في جمع نحو جمعية الى آخرة يقتضي
 ان لا يكون الجمعية اذ لا يكون باقية

نحو حصار كالموصفة في اسود لحيته كما ان الواجب
 عليه ان يقول الخ ويمكن ان يجاب عنه بان
 هذا المعنى بقوله وحصار الى آخره فلا تصور في المقصود
 وذلك لان المقصود في اشتراط الصفة في الوصف
 ما مر من احداهما ان الوصفية الزائدة معتبرة والثاني ان
 الوصفية العارضة غير معتبرة والحدوث في الجمعية غير معتبر
 واما اعتبار الجمعية بعد زوالها فقد بينه بقوله وحصار
 علما ولو قال وشرط الجمع ان جمعا في الاصل كما كان في
 الوصف لتوهم جريان الامر به في الجمع كما في الوصف
 فقبل ان يجمع سر والة تقديرها وكان كل قطع من
 سر ويل يستمر سر والة ثم يمتد سر والة على سر ويل
 اعلم ان الاسباب المتقدمة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
 وذلك لان جعل على نظير صار سببا عاشر التسعة
 المذكورة ولم يتعرض له في ما لم يتوصل اليه حيث
 يجمع ايضا ان يجمع ينقسم الى حقيقي وتقدير كالعديل
 والجواب ان كون حمل سببا ليس حقيقة بل هو
 احتمالي وكذا كون الجمع تقديرها واحتمالي فلم يتعرض لها
 هناك بل اكتفى بتذكرها هنا على وجه الاحتمال فيكون
 جوار مثل سليم اي يكون في الوزن والمعنى مثا براسلهم

من غير تنبيه على الاسباب
 ولم يتبع

قوله

وطا

وكلام كما ان صبا فية وفرازة طارثا فيها كراية
 وطوا عية على قامر ولان اسد هو لاد جوار جوارى
 الى خذ الطاهر جعل الاعلال متاخرا عن منع الصرف
 فلذلك اور جوارى مضمونا بلا وتون وح يلزم
 ان يقال في حالة الجوارى بالفتح فلا يتصور اعدال حذف
 حركة الياء في ذكره في توجيه جوارى تؤدي الى التفت
 البقية التي ورد عليها نحو الفخذون فالولي ان يقال
 اسد جوارى بالتون فتى حذف الفتحة التي ساكنة في تحت
 بها فجعل منه التون الذي كان في الاصل للصرف عوضا
 عن حركة الياء او يقال بعد حذف الياء حذف التون للصرف
 ايضا ثم عوض عن الياء او غيره كنهما تنوين آخر
 ولا بعد في اعتبار الصرف لاعدال لان الاعلال
 لتفصيل الصيغة المتقدمة على تفصيل احوالها والغالب الال
 في الاسماء هو الطرف ولا نظير بعد الاعلال الى حال
 الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف في حذف تنوين
 الصرف الذي جي به لاعلا ثم اني تنوين آخر وكون
 مررت بجوار اسد مررت بجوارى ما كسر والتنوين
 فحذف الكسر فانني ساكنة الى اخر ما ذكرناه
 في حالة الترفع لانه لو لم يكن علما الخ واما اذا صا

المركب علماً فانه بصير اجزاء ودكوف كلمة واحدة
فيكون التركيب لازماً وانما وجب ان لا يكون
بإضافة لان الاضافة يجعل غير المنفرد منفرداً فتركيب
الاضافي اذا جعل علماً كعبه الراجح في الالفاظ
على جزئه معاً ففيل هو كلمة واحدة حال الغيبة و
بالاظهار نظر الى اصولها وهو المناسب لما ذكره
المصنف في هذه الكلمة وقيل هو كونه نظراً الى اللفظ وهو
الناسب لتخريف الكلمة باللفظ الدلالة الى اخره وهو
يقو على التوبة ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علماً لجوانبها فبالحري ان لا يجعل
قد يقرأ تحقفاً على انه مصدر فيكون ما بعده مبتدأ و
الجار مجرور وخبراً مفعلاً اي عدم جعل المنفرد بمنفرد
ملتبس بالحري وقد يقرأ مشدداً على انه صفة مشبهة
فيكون الباء زائدة في المبتدأ وكذا حال خبرها والى ان
يكون الباء زائدة نحو فاعلم ان جعل الشرح نحو فاعلم
شرعاً علماً من قبيل البنية الحكيمة على بناءها فيل والحق ان
الحكمة من حيث هي قبل جعلها علماً بنية بل غدت
فما راجعاً من بنية الاصل وان كان اجزاء ما معونة
واما اذا جعلت علماً فقد جعل المجموع اسماً واحداً مستحقاً

لان يجري الالفاظ على اخره كعبك لكن لا
اجزاء والاخر من ثابته شرعاً مشغولاً بالالفاظ الحكيمة
على الفضة امتنع من ظهور الالفاظ فيه لفظاً فضا
الالفاظ تقدير كمالاً فيكون من الموصوف التقديرية حقيقة لا
البنية لكن كالحكمة يقضي اعتبار النعت وظاهر في اجزاء
الحكمة فلا يلزم خضوع ذلك كونها جملة اسماً واحداً فلا يحكم
عليها بمنع الصرف على المذهب اللاحق فان كنت عن
علماً حكماً على بناءه وهو اللاحق وقد جرى على الالفاظ
ومنع من الصرف في الحاجة الى الاخر اذ عن فلتا فنية
الى اخره فذيقال ان يكون الاسماء وكون مثل من
عشر بنية مذكوراً فيما بعد فيعرف بذلك في وجهها من التركيب
لمنع من منع الصرف واما كون الجملة حال العلم بنية فحكمة
ومعونة فحكمة فلم يذكر فذلك اختراعاً عنهما لان الحكمة
تعتبر باعتبارها اسماً واحداً حتى يكتمل بالانحراف او غلبة
فان قلت اذا جعلت الجملة معونة تقديرية ينبغي ان يحكم بالاجزاء
او بعدمه فان عدم ظهور الالفاظ لا ينافي الانحراف
ولا عدده كذا في عصا وحبلى قلت لا يبعد ذلك وجهها
غير منصرف وان لم يظهر فيها اثر منع الانحراف اعلم ان
الالفاظ والنون انما يمنع الاسم من الصرف لئلا يفرق

الفهم الرجوع الى الالف والنون لانها معا سبب وحكم
 في امتناع دخول تاء التانيث عليهما اي على الالف
 والنون وعلى النون التانيث وسعدانة التانيث
 للوحدة كقوة وكذا في مرجانة ونحو عمران علم شخص
 من الاعيان مسور الفاء وفعلان علم خبيث الا
 مفتوح الفاء هذا علم متعلق في كلام النحاة وسبحان
 علم المعاني مضموم الفاء وعدد كسران اور وفي العلم
 اوزان مختلفة ولم يور في الصفة الا وزنا واحدا وهو
 مفتوح الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كويان
 مؤنثة بدخول التاء فيكون مشرقا قطعاً ومكسور الفاء
 لم يوجد في الصفات لان وجود فعله ليس شرطاً
 بالذات ومن جعل وجود فعله شرطاً نظراً الى ان اتفاق
 فعلانية انما يعلم بيقين بوجود فعله وبريد عليه قد عجم
 ذلك بطريق آخر كما في ركن انتفا فعلانية
 من ركن لان الركن حقيقة ما يتبع لم يتصور فيه تانيث
 لا بالتاء ولا بالصفة في زمان الزمان زمان
 ينجي التديم من المناداة واما زمان التدم بمعنى التادم
 مؤنثة تدى فيكون غير مشرف اتفاق كسران
 كثر وحرث اذا سى بها واما اذا سى بها المرأة

زان

لم ينج الى اعتبار وزن الفعل ويعني ان يكون ضرب
 وشتر مجدين غير الضمير سنة والالك ان جملتين مجتبتين
 كل مرة في ثابطاً لا يقال لانه اعني فمن اين عرف
 زيادة النون يعني ان الحكم بزيادة حرف التانيث و
 اصله انما هو في الفاظ الوبية وهذه كلمة اجنية فلا حكم
 عليها بزيادة النون وايضا مثل جعفر لم يات في قوله
فعله ينشئ الذيب ورسى الرجل **فعله** اما الاول
 وهو ان يحذف بالفعل فظاً او لا يحذف
 بالفعل كرفع ويلمع وناقدة ينفذ البعثة ان تارة الخبيث
 المطبوعة على العمل وكذا الحكم ارسل الامر من الرجل الذي
 لا امرارة له والامرارة الامرارة التي لا زوج لها ان
 كان الوصف تلك العلة التي ينسب اليها العلية بالاجتماع
 فلانها لا ياجتمع حيث الخ وذلك لان العلية
 يقتضي خصوص كذا بدلاً والوصف يقتضي العموم في جميع
 ما قام به المعنى المعبر في مفهوم الوصف كما مر مثلاً بطلون
 على كل ما قام به الحرة وبالجملة يعبر في العلم ذات
 معينة وفي الصفة ذات مبهمه فلما يجتمعان قطعاً
 وهوقة الخ ترك ذكر الموقفة اولى لان الموقفة
 المعبرة في منع الصرف هي نفس العلية لا انما سبب

رأى

ع

متمايزان ومنه اشتراط المعرفة بالعلمية انها يجب ان
 يكون علمية بخلاف سائر الاسباب المشروطة بالعلمية فانها
 استباغية مغايرة للعلمية بما معها العلمية فانها علمية
 لا بما معها مؤثرة فمستبحث وهو ان العلمية كما يجمع
 الجمعية الالهية الزائدة بالعلمية كذا يجمع الوصفية الالهية
 الزائدة بالعلمية وكما يجمع الوصفية الكهفية كذلك لا يجمع
 الجمعية الكهفية كيف واجمع لم يغير في تعيين الذات بل تعداه
 الافراد بل بتعيين الذات والعدم بغيره في تعيين الذات
 لا يقال اذا جعل الجمع علما لا يجمع شي من تعدد فقد اجتمع
 العلمية والجمعية هناك لانا نقول بل الت الجمعية بواسطة
 اعتبار خصوصية زوات معينة خصوصية وبقي هناك
 شئ من معنى الجمعية اعني التعدد كما انه اذا جعل كذا كذا علما
 لذات خصوصية موصوفة بالحرمة واعتبر في مفهومه مع خصوصية
 الذات الانصاف بالحرمة ايضا فانه يزول الوصفية
 وبقي شئ منها فلافق من هذا الوجه بل وادخر وهو ان
 الوصفية الالهية لا يغير حال العلمية كما سبقت والجمعية الالهية
 يغير حال العلمية اذ لا تصور اصلا وجوابه ان يقال
 ان العدل الى آخره وبيان ذلك ان العدل انما هو في
 اوزان خصوصية كسنة واخوة واخر وجميع واخوة وكو

منه الاعلام الواردة على فعل غير معروف في كلامهم وليس
 شئ منها من اوزان الفعل هذا وقد قيل ان جعل الخ معدوم
 عنه المعروف بالنام كان اخر ايضا معدوم لا غير المعروف
 بالنام فقد اجتمع فيه العدل مع الوزن وايضا في ان كانت
 علما بغيره من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه وجواب
 ان شئ منها غير تحقق اما الاول فليجوز ان يكون آخر
 معدوم لا غير آخره كما مر واما الثاني فليجوز ورودها
 بالكسرة ان لم يشتر فلا وزن انما تحقق فيها العدل
 تحقيقا كان او تقدير لم يجمع مع وزن الفعل قبل
 والا لزم الترجيح اذ كل من اثبت سبب تام لم يرد
 بالنام ان كل واحدة علمية بل ان كل واحد بعد واحد كسبة
 من الاسباب المعبرة في منع العرف وليس ساجد
 علما كذلك لان الجمع وحده مانع من العرف اي ليس يلزم
 من اعتبار الجمعية في ساجد علما دون العلمية ترجيح بل امر
 حج لانها لا يتساويان في السببية وحالف سببية
 الاغش لكان مذهب الاغش موافقا لذكره لمص
 من الفقرة اعني وما فيه علمية مؤثرة اذ انكر عرف
 جعله اصلا ونسب الى الفة المسبوبة وايضا لما كان
 في مذهب سببية فقاء واراوان يشير الى كسنة

بقوله اعتبارا وجب نسبة الخالف اليه ليضرب اعتبارا
 على انه مفعول وهو قال ان الوجود رفع الوجود وجعل
 اعتبارا بدل اشتمال في سبويه اي خالف الوجود
 سبويه اعتبارا للصفة فقد ارتكبه بما لا ينبغي به وقال
 الوجود منصرف الاستدلال على مذهب الوجود في الوجود
 فان الوصفية زالت بالعتية والعتية زالت بالتشكيك
 والزاي لا يعتبر واذا انكر زال ذلك المانع قد يقال
 هذا المانع قد زال لكن هناك مانع آخر وهو ان الوصفية
 ليست متحققة في حال التشكيك وحق الزاي ان لا يعتبر في لانه
 من دليل على اعتبار الوصفية بعد زوالها وهو مانع اسود
 ارفع لحيته مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية
 لم تزل عنهما بل بقي فيها شأبه من الوصفية لما ذكرنا
 من ان اسود اسم لحيته التي هي ذات السواد وارقم
 لحيته التي فيها سواد وبياض فغيرها شئ من الوصفية
 ولا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبار الوصفية في
 حركتها التشكيكية لانها قد زالت عنها بالكتبة
 لانه اذا استمر لم يبق فيه العدل المستمر لم يكن
 غير منصرف للعدل والعتية كما كان احر غير منصرف
 للعتية ووزن الفعل وذلك لان العدل في باب

وقال في قوله اعتبارا وجب نسبة الخالف اليه ليضرب اعتبارا
 على انه مفعول وهو قال ان الوجود رفع الوجود وجعل
 اعتبارا بدل اشتمال في سبويه اي خالف الوجود
 سبويه اعتبارا للصفة فقد ارتكبه بما لا ينبغي به وقال
 الوجود منصرف الاستدلال على مذهب الوجود في الوجود

ثالث تابع للوصفية فلما زال الوصفية بالعتية زال
 العدل ايضا بخلاف وزن الفعل في احر فانه
 ليس تابعا للوصف حتى يزول زواله واما اذا انكر باب
 ثالث بعد العتية فبذلك خلاف كما في احر بعد التشكيك
 لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية اذا زالت ان لم يكن
 معبرة في احر بعد التشكيك وان كانت معبرة بعد زوال
 لها كانت معبرة في مثل حاتم حال العتية فيكون غير
 منصرف لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد واما
 العتية والوصفية فان قلت المتضادان لا يجتمعان
 فكيف يتصور اعتبارهما في حكم واحد قلت احد المتضادين
 هنا متحقق وهو العتية والاخر احيى الوصفية ليستحقق
 بل لاصالته في حكم المتحقق واجتماع المتضادين بهذه المعنى
 وهو ان يكون احدهما متحققا والاخر مفقودا مكنى للمعنى
 اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن انا في وعيد الخوص
 من الوجود الخوص بفتح الواو فيكون في مؤخر العين يقال حل
 احوص و امراده حوصاء ثم جعل احوص علما والشاء جمع
 الا حوص في حال العتية تارة على الخصوص اعتبارا للتسمية
 العارضة بسبب العتية واما قلنا ذلك لان الفعل
 للصفة يجمع على فعل كثر وافعل لكس على فاعل كارب

وبن

فاعبر العتبة وذلك لان احوال العتبة غير
 منصرف للعتبة ووزن الفعل بنحو كسر لفظ ال
 كان اعرابه لفظيا اخر از غم مثل جنبي فان كسرهما تقدير
 فخذ الكسر ولم يدخل التنوين بسبب الاضافة
 والالف واللام انه غير منصرف ايضا لوجود العتين
 اي كما كان غير منصرف قبل دخولها تبعا
 للتنوين وذلك لان المنافي غير منصرف هو
 التنوين الدال على الممكن وانما حذف الكسر تبعا لانها
 يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لكانا جوارزا
 التنوين ايضا في الكسر حقيقة بحذف التنوين وهذا
 التنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر وقيل
 قوم ال بقي العنان اي فان كانت العنان باينين
 مع اللام والاضافة كان الكسر غير منصرفا وان زان
 معا وزالت احديهما كان الاسم منصرفا وبيان ذلك
 ان العتبة تزول باللام والاضافة فان كانت العتبة
 شرط لسبب الخزانة معا كما في ابراهيم مثلاً وان لم يكن
 شرطاً كما في عمر و الحمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
 عتبة بقيت العنان على حالها وانما لم يقل ما يشتمل
 على الرفع لساكنيهم الى آخوه لا يقال معنى المرفوع شمل

على معنى الرفع مع زيادة فيكون الرفع اجلي منه لان
 بعد العلم بخال صيغة المفعول في اللغة لا يشبه في مفهوم
 المرفوع الا باعتبار معنى الرفع فيه فهما متساويان وايضا
 لم يحكم الشرح بالتساوي بل بنوهم الساوي وهو
 حاصل في هذا وقد يقال فائدة العدل عن الرفع التنبه
 على ان المرفوع ينقسم الى قسمين هتئى وهو الفاعل
 والمفعول وهو ما عداه والوا علم ولم يرجع الضمير
 الى المرفوعات منهم من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات
 وجاز تذكره نظرا الى بعده اعني لفظا ما اي المرفوعات
 هو ما شتمل اي اسما شتملت على علم الفاعلية وهما ان
 مفهوم المرفوع محتاج الى تفسير كذلك مفهوم المرفوع
 يحتاج الى تفسير الا ان المشهور في امثال هذا المقام تفسير
 المفرد كما ذكره الشرح ويؤيده قول من الفاعل
 وانما قال ما اسند اليه ولم يقل اسم اسند الى قوله وان كان
 في تقدير الاسم بدفع هذا الكلام ان المصنف ذكر الاسم
 في تعريف المبتدأ مع انه دخل في قوله نفع وان تصح
 خبركم وقدم عليه الضمير في عليه راجع الى ما اسند
 اليه لا الى الفاعل فانوا هم العباد لدفع وعزم اي لدفع
 هذا الوهم ان زيدا في قولنا زيد قام اسند اليه

و قد قيل ان هذا هو
 المقصود من قوله
 لا يثبت له

اي يستدل به الفعل لان قام بهما سند الى الضمير المستتر في الرجوع
 الى زيد و هذه حجة اخرى على ما قد تقدم مع فاعله سند الى زيد
 فلا حاجة الى الاحتراز عن بقوله و قد تقدم عليه وذلك لان
 الفعل او شبهه لا يستدل الا بما بعده ثم ان مجموع من الفعل او شبهه
 و ما استدل به قد يستدل الى امر متقدم عليه كما في زيد قام زيد
 فان لم يكن قد نبهنا ان قام و قام سند الى زيد بناء على
 ان الضمير مستتر مع ان عبارة غم زيد فاجتج الى هذا الفيد
 لدفع التوهم على جهة قيام الفعل بالفاعل اي بالاسم الذي
 استدل به الفعل علم زيد العلم صفة حقيقة موجودة في
 الخارج قائمة بذات العالم بحدوث القرب فانه امر اضافي
 اعتباري و بحدوث الموت فانه امر عددي فليس قيام حقيقي
 بالفعل كغيرها استدل به على طريق اسناد العلم الى فاعله
 و هو صفة المعلوم فيها سند ان الى الفاعل على جهة القيام
 اي على طرزه و طريقة لها لان المراد بالاسناد هنا علم
 اه وفي المثال المذكور اعني ان قام زيد تقدير الاسناد و حمل
 بهما لان المراد بالاسناد هو الاسناد والمراد من الاسناد
 هنا النسبة و لا شك ان الايجاب نسبة مع افعالها
 وفي النسبة مع انتزاعها اريد به الفعل الاصطلاح
 اه هو لفظ ضرب مثلاً و هو قائم بالمتنقظ لجواز

الضمير الى بعض مدلول المذكورة كما في قوله تعالى اعدوا له
 لتقوى لغوبه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء بالفعل
 اي باقى الاشياء من المفعول اي للصوفه بالفعل لصوقا اكثر
 من لصوق سائر الاشياء بالفعل من قرب وغيره
 و كوز عطف على قوله لان الفعل لقرب بالفعل اي للصوق
 بالفعل اكثر من لصوق سائر الاشياء بالفعل موجود بالفعل
 غالباً في ضرب زيد و نظايره وانما قال غالباً احترازاً
 عن الامور العددية والاعتبارية كما في مات زيد و قرب زيد
 و نظايرهما و احترازاً ايضا عنه كقوله انكسر و قبل استوفى
 الفاعل هنا في الحقيقة قابل لا موجوده و اعلم ان مفعول
 الاول من باب عطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ و الشا في منزلة
 المفعول في اخذ و ذلك لان الاول اخذ و الشا في مأخوذ في
 قولك عطيت زيدا و هما معناه جعلت زيدا عطياً و هما
 اي اخذاه من العطو و هو الاخذ في عدم جواز عطيت صاحب
 الدار هم اي لا يجوز اخذ صاحب الدار هم و جواز عطيت درهم
 زيد اي يجوز ذلك لا يجوز اخذ درهم زيد و من كان
 يعطى حقه من القضا يد فالضمير في حقه راجع الى القضا يد اي من
 كان يعطى القضا يد حقه من القضا يد متاخراً لفظاً لكنه متقدماً
 رتبةً لانه المفعول الاول فلاح من ان يجوز مع تعدد

الى اخره الى الجاحل من ان يجوز ان يستثنى بداية واحدة من
 غير اثنين آخرين او لا يجوز ذلك مع ان الاختصاص اجازة
 في كتابه الكبير اي واجازة تقديم المفعول بالاعلى الفاعل ولا يلزم في
 انقلاب المعنى ولا يحصر فيها بل يحصر انما هو فيما يلي الا وهو المفعول
 وكذلك عند الفاعل والحق ان تقدم الفاعل ليس لوجوب
 في هذه الصورة بل تقدمه اولى اذ لو لم تقدم لزم ان يقع
 الصفة قبل تمامها فالعلة التي ذكرناها في الامور
 موجودة ههنا ولا بد ههنا النظر المذكورة هناك بل
 تقدم الفاعل هناك واجب بلا شك لان محصرها في خبر
 الاخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى فقط ولم يخرج ان يكون
 في يضار بالغير عموما فلزم انقلاب المعنى والشكال الذي
 قدر وهو ان الانقلاب انما هو يلزم اذا قدم الفاعل
 وحده وانما اذا قدم مع الا فلا انقلاب اذ يحصر انما
 هو فيما يلي الا كما عرفت فنقول القائل زيد في جواب
 من قال من قام اي قام زيد فان قلت ان السؤال اعني
 من قام جملة هيمنة فينبغي ان يكون الجواب ايضا جملة هيمنة
 ليتوافقا في كونها جملتين متساويتين على ما سنده في جواب
 من قال قام زيد من ان مقدم جملة فعلية زعامة للنطاقين
 بين الجواب والسؤال قلت ان من قام جملة اسمية صوره

وفعلية حقيقة اذ تقدم اقام زيد ام قام عمرو وام قام
 بكبر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى في تمام
 حصر مع معنى الاستفهام قطعاً للنطوين وجب تقدمه
 لذلك وكان دالاً على ذات الفاعل صارت جملة
 اسمية بتقدم كسند اليه في الظاهر ففي الجواب روي في الظاهر
 مع الحقيقة دون كسونه ويؤيد بذلك في الجواب جملة
 فعلية في كونها قل بحسبها الذي وقولنا ولئن سلمنا من
 خلق السموات والارض يقولون خلقهم الغير وليكن
 يزيداه يقال ايته وبيته عليه كلاهما بمعنى ضرع الرجل اي
 ضرع وذل والضارع الضعيف الذليل الخفيف
 ومجانب الال الذي ينال من لافزاة بينهما مما تلج
 الطوايح اي من اجل هلاك الكهكيات مالا ان يتغنى
 بقوله مجانب اي ينال لاجل هلاك الكهكيات و
 الطوايح جمع مطبخ طاع اي هلك واطاخ غيره اي
 هلك وكذلك طوخ الطويح اي قذفت القواذف
 والقواذف هي الحادث التي ترمى الشخص في الكهكيات
 ففي كل موضع مفسر اي في كل موضع للمفعول فيه
 اي في ذلك الموضع مفسر بصير حشو ايلافائدة هذا
 لازم في هذا الموضع ونظائر لان الابهام في مفسر

اثباته مخوفه واما المفسر الذي يابى بهم بدون
 حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك في جاني
 رجل اي زيد واما قدر الجدة الفعلية الى اخذه اي لم قدر
 في الجواب الجدة الكسبية بان يقال تقديره نعم زيد قائم بل
 قدر الفعلية ليكون الجواب مطابقا لسؤال في كونها جلتين
 فعليتين واذا تنازع الفعلان انما يصرح بالفعلين
 بناء على ان الفعل اصل في العمل واقتصر على اقل مراتب التنازع
 بين الفعلين عرف حالهما عداها واسترا الى هذين
 الضربين صريحا بقوله مختلفين يعني ان الكلام بدون فور مختلفين
 صحيح تام الا انه لا يكون فيه اشتراك الى ان هذا القسم الثاني
 ينقسم الى قسمين ولا يكون فيه دفع التوهم الذي كنت
 كره وليس منهما ما يحتاج اليه في صحة الكلام واكون ان
 فور مختلفين احتراز عما اذا تنازع الفعلان في اسم باعتبار
 الفعلية وفي اسم آخر باعتبار كصفوية كوضرب واما ان زيد
 عمر فمن تنازع الفعلان في الفعلية والصفوية وليس
 تسامان من التنازع بل اجتماع القسمين الاولين واما
 القسم الثالث هو اذا تنازع في اسم واحد فطلبه احدهما
 باعتبار الفعلية والاخر باعتبار كصفوية فيكون مختلفين
 في اقتضاء ذلك الاسم ففور مختلفين مما لا بد منه في صحة الكلام

وهو ان تنازع فاعدا عرف
 حال التنازع صح

واعلم ان الظاهر ان المراد من تنازع الفعلين اسما واحدا
 بعد هما انهما بحسب ما يتوجهان اليه ويصح ان يكون مع
 نوع في ذلك الموضوع معمول لكل واحد منهما على وجه لا
 يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
 يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالثاني
 لا يجوز ان يكون معمولاً للاول كما لا يخفى سواء كان ضمير غائب
 او محلي او متكلم وسواء كان ضمير مرفوعا او غيره واذا
 تنازعا في الضمير المتصل لم يتصور قطع التنازع فيه لا بالثاني
 ولا بالاضمار واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فهو قولك
 ما ضرب والكرم الا انا فيه تنازع فاعدا هب الكسائي
 يقطع بالحذف وعلى مذهب القراء بعملا معا واما على مذهب
 غيره فلا يمكن قطعه اذ لا يتصور اضممار مع الا ولا بدون
 اذ يفسد المعنى فليس هذا عندهم تنازعا يمكن قطعه بما هو
 طريق القطع عندهم ونحو ما ضربت والكرمت الا اياك
 يمكن قطع التنازع فيه بالحذف الذي هو غير عند الكل كونه
 يمنع فيه الاضمار ايضا **قول** ويمكن ان يقال ايضا انما
 قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم وعلى هذا يكون
 حالهما الفعلين المقدرين في القسمين الاولين اذ لا يتو
 في الثالث فكان ينبغي ان تقدم عليه **قول** لان الفعل الثاني

هم

تأكيد لاول فرب في المثال الاول فاعل للمؤكد دون
 التأكيد فانه لا يقتضي ههنا فالالة تأكيد لمجد الفعل
 الاول ويزيد في المثال الثاني معقول للمؤكد ايضا دون
 التأكيد فانه لا يقتضي ههنا معقولا لانه تأكيد لمجد الفعل مع
 الفاعل **قوله** لا يقتضي مثل ضربت وضربني زيد فان ضربت
 وضربني وان توافقا في جوهر اللفظ لكنهما مختلفان في المعنى
قوله وانما قال في الفاعلية والمفعولية قد يتوهم ان
 الفاعلية يتناول الفاعل وما ينسب اليه وان المفعولية يتناول
 المفعول وما ينسب اليه وقد عرفت ما فيه **قوله** او لم يترتب
 الحكم المذكور وهو اختلاف التوحيين في ان اعمالها احوال
قوله وفي لزوم امر الثاني نظريانه انه لما تحقق التنازع
 في هذه الاشياء امكن ان يعمل كل واحد من الفعلين بلا غير الآخر
 اذ لو لم يكن هناك تنازع قطعا في الاستم ان زيد في المثال
 الاول يتعين ان يكون فاعلا للاول بل جاز ان يعمل
 الشيء فينبه على المفعولية ولا يستند الفعل الاول الى يرح بل
 الى ضميره والاستم ايضا ان زيد يتعين في المثالين الاخرين
 لان يكون مفعولا للفعل الاول بل جاز اعمال ان زيد ويجوز
 عن النظر ان اعمال كل واحد جاز لكن لا اختلاف بين التوحيين
 بل اعمال الاول هو كنهنا عند التوحيين وهذا هو كنهنا

هم التوحيين لانه لا يجوز اعمال الثاني في المثال **قوله** واعلم
 ان خبر مبتدأ يقع ظرفا سواء كان ظرف مكان او
 ظرف زمان نحو المثالين لانهما جمعة وكذا الجار ويجوز
 وان لم يكن راجعا الى احدهما كذا البتر بستين رجا
 قوله مرفوع بالظرف مجاز وفي الحقيقة هما مرفوعان بذلك
 الفعل مقدر او شبه **قوله** وفيه نظرا ايضا لان حق التام
 ان يدخل في المبتدأ دون الجواز في باب ان لفظة ههنا
 فيكون دخول التام ههنا في خبر شاذ **قوله** واعلم انه لو قال
 فعلا مفعولا كان اصوب وجواب اني نقدر ههنا
 ايضا واجب لتلايس المبتدأ بالبدل او بالفاعل على قوله
 من يجوز كون الالف والواو حرفا والالف على نسبة الفاعل
 وجوز كانه في ضربت ههنا **قوله** ويكس ان يجاب عن النظر
 المذكور في المثال المذكور قام الظرف في الظاهر مقام خبر حقيقي
 فيصدق عليه انه متعلق بالخبر وانه خبر واجب تقديمه
 على المبتدأ ما هو خبر وجب الظاهر على الظرف **قوله** واما المتعلق
 الجوز فلم يقع الاشكال لكنه يلزم اطلاق المتعلق
 على الخبر ويجب ان يعلم اني نور يقتضيه من الجواب فلا يجوز
 في دخول الفاعل في هذين المثالين وان جوازها بدو
 الفاعل والفاعل ههنا كان على انها تامة بمعنى وجوده وثبت **قوله**

وخطب اوقات كون الابر و على هذا التقدير يكون
 اذا كان جبر انفس لا بتقدير حاصل **قوله** ومنها ما وقع
 للتشبيه اى من المواضع التى يجب فيها **قوله** هو الذى يقع المقصود
 المطلق اى المصدر الذى يصح ان يجعل في اجزاء مفعولاً مطلقاً
 وانما قلنا في اجزاء اذ ربما لم يصلح ذلك في المواضع المذكورة
 هو فيه كما يظهر في بعض الجزئات كقوله يرد صوت حسن
 فقوله صوت حسن بدله قول صوت كما هو الظاهر ويحمل التاكيد
 اللفظي نظراً الى اجزاء الاول ان جوزه في غير السند في التكرار
 ويحمل النصب نظراً الى اجزاء الثاني وان نصب كان مفعولاً مطلقاً
 اما المصدر المذكور او لفعل قدر ان يكون صوت حسن علماً
 العلاج ما يزاوول بالآلة الظاهرة واجزاء من الافعال المقصود
 ان يكون والا على حدوث دون الاستمرار ليس بتقدير
 الفعل كمال على حدوث كقولنا علم علم الفتاة اولاً ثم
 زهد كمال فان العلم والزهو الآن على امرين مستمرين فلا
 يصلح تقدير الفعل في زمان على كبدية ولهذا يزم النصب
 اى ولان الجبر ان يكون علماً لم يقع النصب في المثالين
 المذكورين ووجب في هذا المثال لان المقصود حدوث
 المستدعى تقدير الفعل اى بضرب ضرب الملوكة فاذله
 صوت صوت حماران رفع صوت حمار بجمل ان يكون

مبتداء آخر وترك فيه العطف وان يكون بدله علماً
 لكنه مستبعد في كلام الفصحى وان نصب كان مفعولاً مطلقاً
 اى يهوت صوت حمار **قوله** وانما وجب اشتماله اى اشتمال
 المذكور المتقدم وهو **قوله** فصوص حمار وقع التشبيه بعد قوله
 اى قوله فاذا صوت اذ لا يدخل في ذلك لقوله مرت
 بل هو لا يرتباط ليعبر بقولنا ضربت ضرباً فان ضرباً يكون
 للفعل وحده وهو **قوله** مضمون الجملة الذى هو عين الامر
 فان قلت ان مضمون الجملة هو نبوت الالف عليه وهو
 الاعتراف مطلق قلت ان المطلق مندرج في ذلك المقيد
 فهو ايضا مضمون الجملة **قوله** فعناه مضاهما وقع مضمون جملة
 الى اخوة اى اخناه **قوله** منها ما وقع مضمون الى اخوة منها ما
 وقع فان اخناه اشكل اذ فيه حذف الفعل النصب **قوله**
 ليكن اه في القسمة السبب بالمكان اذا اقام به ولزم
 قال الخليل لب لغت فيه قال افراد ومنه ليكن اى ان يقيم
 مع طاعتك ونصب على مصدر كقولهم حذالك وحذ
 حذ ان يقال ليالك ونحو على معنى التاكيد اى الباب
 بعد الباب واقامة بعد اقامة وسعديك
 الاسعاد والاعانة والساعدة المعانة وقولهم سعديك
 اى اسعاد بعد اسعاد المراد بوضع الفعل قوله اى

ليس كما ادعى الوقوع هو الوقوع الحسنى وكما في ضربت
زيد بالعدم جوابا في نحو شكرت الله بل الوقوع المعنوي
وهو تعلق بشئ آخرى الى آخره **وامر** وتعلق
بشئ غير الفاعل كما سنده لانه تعلق الفعل بالفاعل
تسعة تعلق قيام لا تعلق وقوع **ويكمن** ان يجاب
عنه الى آخره الاولى ان يقول في الجواب ان امرأ
من قول ما وقع هو ما ذكر لذلك اي الوقوع الفعل عليه
وزيد في امثال المذكورة انما ذكر ليجزم عليه لانه وقع
عليه فعل الفاعل تيت مكانا ما هو لا وفيل معناه ايتت
اهلا اي اقارب لا اجانب ووطئت سهلا لا حنا وفي
الصالح وقولهم مرحبا واهلا اي ايتت سعة وايتت اعلافا
سنا من ولاستوحش شائل غير كنادي طلب زيدا
اطلب اقبالا وهذا السؤل انما يظهر اذا جعل اطلب انشاء
للطلب لا اخبار عنه والالكان زيدا في هذه العبارة مجزأة
عن طلب اقبالا المطلوب اقبالا وبينهما فرق بعيد مقام
ادعوا لفظا جعل في لفظا او تقدير متعلقا بقوله نائب
اي يتوعدت نيابة لفظية او تقديرية فقصدها على المصدرية
ويكمن ان يجعل الالاي اطلب اقبالا بحرف كذا حال كون
ذلك حرف ملفوظا او مقدرا ولعله اظهر لان اصل ما زيد

ادعوز به اللفظ او عويناك انشاء وان كانت في الحال
اخبارا **وامر** وانما حذف الفعل واقسم بالمقار للتحفيف
وليدل على انشاء فان ذكر الفعل توهم الاخبار بقاء على
اصل **وامر** وليس مثل با هذا ويا هولاء كذلك بل هو قبل النداء
منه فبقى بعد النداء على البناء الذي كان عليه قبل **وامر** ومنه
حال النداء فان حرف النداء مع قصد التعيين الى التعريف
فان قيل فعلى هذا يلزم في يارب ياربنا فلنا لا استخالة
في ذلك انما كمنع اجتماع التي التعريف وقديما عن
بان زيدا شيئا ولا ثم ينادى ويشكل على جواب في مثل
يا هذا فان تشبیه غیر مستعمل أصلا وقد يقال ايضا ان
يا في زيدا قصد به النداء فقط ولم يقصد به التعيين لان
متعین في نفسه لا بد فلا يكون ان التعريف مطلقا **وامر**
لكونه مشابها لكان الخطاب وقد سبق ان كاف او عوك
مشابه لكاف ذلك الذي هو حرف الى آخره **وامر** وعوك
نم حيث الافراد فاصل ما زيدا وعوك على الانشاء
ثم حذف الفعل وعوض عنه البناء فاعا توهم الاخبار فافضل
الضمير فصار اياك ثم وضع زيدا مقام الضمير فاعا لا التباس
بنداء المخوفه وانما بنى على محركة فان ايتا العارض
يشبه الاعواب في العوض واصل الاعواب ان يكون ما ذكر

كما كان اصل البناء بالسكون اتفعا بالفتح فمعنى
 اللغات كذا غلام هذه لغة ضعيفة وقد يقال لو بني على الفخ
 لاشبه بالنادى النكرة في مثل ابر لان مركب لا يفتتح
 مع حرف جر ونقول دخول حرف الجر كونه من خواص
 الاسم قوى بجانب الاعراب فرجع الاسم الى اصله الذي هو
 الاعراب ويجوز ان يحاق به اي بيان دخول
 الف الاستغارة مبتدأ قبل دخول حرف النداء على حال
 كتابنا وحيث عزنا اسم رجل واما الثالث فلكونه
 نكرة فلا يشبه بالكاف خطاب في التوبيخ فلا يكون واقعاً
 موقوفاً او في حكمها كذا يارحمن الوجود فان اللفظة
 اللفظية في حكم الانفصال فكانه قبل يارحمن وجهه ليس
 اذا وضع نادى كذا يحسن الوجود لم يكن في حكم موقوفاً بل في حكم
 المضاف لا اعتبار بالشبه اللفظي في النادى الذي قوى فيه
 تابع فان التوابع التاكيد اراد التاكيد المعنوي فان
 التاكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الاول بعينه فيكون باقياً على حاله
 كذا ياريد لان النادى ليس مرفوع ولو قال ليس
 بضموم كان اوله لانه تابع المبنى وتابع المبنى يكون تابعاً
 كذا هذا التعليل يقتضي ان يختار النصب في سائر التوابع المذكور
 يجوز انتزاع الالف واللام منها انما جاز في حسن انتزاع

الفرع

اللام اذا كان علماً لانه لا مانع هناك لفظياً ولا
 من الانتزاع اما الاول فلان اللام جزء من العلم واما
 الثاني فلانه لا يفوت بحذف اللام عنه مع ان اللام في
 المعنى حتى يفوت بفوائده قوله النجم والكسوف واما انتزاع
 اللام فيها لانه جزء من العلم لانها صارا علماً بغيره مستغنياً
 مع اللام بخلاف الحسن فانه وضح علماً ابتداءً فالمانع من انتزاع
 اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام عن مثل الرجل
 لانه يفيد فيه توفيقاً وهو يفوت بانتزاعه معنوي وهذا
 النقل مخالف لما ذكرنا اولاً بعض مخالفات بيان المخالف
 ان المذكور راوياً يدل على ان العلم الذي فيه اللام فسمان قسم
 يجوز انتزاع اللام عنه كالمس في جند الرفع وقسم لا يجوز فيه
 ذلك كالتنجم في النصب ويدل ايضا بظاهرة على ان
 مثل الرجل يختار فيه الرفع اذ يجوز فيه حذف اللام واما القول
 من شرح الكتاب فيدل على ان المختار في العلم الذي فيه اللام
 مطلقاً هو الرفع وان المختار في مثل الرجل هو النصب فيكون
 في حكم النجم اذ المختار فيه على المذكور اولاً هو النصب و
 على القول من شرح الكتاب هو الرفع ويخالفان ايضا
 في حكم الرجل اذ المختار فيه على الاول هو الرفع وعلى الثاني
 النصب وبذلك لا يجمع بينهما بان قوله وفروا بهما بان

من ح

ع بدون اللام صح

في مانع فيه صح

ونصر أعلم بدل على أن ~~اختار الرفع~~
 انما هو في العلم الذي لم يكن اللام فيه جزءا كالحرف بخلاف
 النجم اذ ليس نجم بلا لام علما فيكون مختارا في النسب
 لا متناعا انتزاع اللام لما في لفظي كما ذكرنا هناك واما مثل
 الرجل فقد عرفت ان فيه مائعا معنويا فيكون مما يتبع
 انتزاع اللام عنه كالنجم في يتوافق بما ذكره اولاولا وما قد
 من التخرج والمضاف على قول المفردة فكان قبل المفردة ير
 ويتصب والمضاف يتصب وهو عطف على جملة قول
 على ما فيه لام التويف اما اذا عرى عن اللام فان يقع منها
 فيكون منصوبا كوياس الوجه لكونه منتهيا في الصورة
 للمضاف كحقيق ولم يغير هذه الاشياء حال وقوعه في اللفظ
 بل جعله في حكم المفرد وجوز فيه الوجهان لان التام اقل
 قوة من المنبوع وتقول في الهدى والمنادي مضاف
 كوياس عبد الاحاك قد مر ان مضاف الى ضمير المطلب لا يجوز
 ان يقع منادى فكذلك لا يجوز وقوع بدل لاغى المنادى فتقول غيبت
 احاك ليس على ما ينبغي وتقول في العطف والمنادى هو
 كوياس زيد وعمرو والا دل على ان يقال يابطه وزيد لانها
 اسمان لشخص واحد احدهما الفاعل والاخر اسم علم بخلاف زيد و
 عمرو فالظاهر ان كونهما اسمين لشخص واحد جاز كونهما اسمين

عطف

تفع

لشخص واحد اعلم ان المنادى المنبوع العلم جاز بالمتن
 كوياس عبد الله وبالعلم كوياس رجل ويعلم جوازه
 من قول جبار فان بدل على ان الفتح مختار اي هو اولي
 وارجح فيكون هناك ما هو مرجوع واذا نودي
 اي اذا نودي الاسم المخوف باللام ثم اعلم ان
 في باب هذا الرجل هو ما في بابها الرجل فيكون ذلك لازما
 كما في بابها الرجل لو كان ما ومن هذا الجاز ذلك لان
 دخول الكها في اول اسم الإشارة ليس ملازم ثم
 نقابل ان يقول لا فائدة الى آخره حاصل السؤال ان
 كل واحد من اي واسم الإشارة كاف في التوصل فلا فائدة
 في الاشارة باسم الإشارة عقيب اي ويمكن ان يجاب عنه
 بان المقصود من الجمع بينهما هو التدرج في النزول الى الابهام
 في التفسير ولما كان اسم الإشارة اقل اهما فانه اي
 ولذلك جاز يا هذا برون وصف دون يا اي بدون
 وصف عقيب اي به تدرجا فيكون اي منادى وهذا اصفى
 لهذا وانما التزموا رفع الرجل اي جعلوا حركة الرجل
 حاله في صفة للمنادي كهم حركة التي يستحقها الواقع للمنادي
 ولم يجوزوا عليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه
 المنادى في الحقيقة وان الهمم وسببه فقط لانها

كما لا يجوز يا اي الرجل
 لا يجوز يا اي الرجل

و الرجل صفة

لن

تواضع المحبوب يعني ان الرجل مع كونه مقصوداً بالثناء
محبب مرفوع فيكون تواضع مرفوعة ايضاً **قوله** فالأولى
ان يقال لوجب رفع متبوعه لما كان تواضع الرجل تواضع
المحوب الذي التزم رفعه تمييزاً على ما ذكر وجب رفع
تواضعه تقوية لذلك التنبية قول على ان يجعل بدل المرفوع
اي فيكون ج بدلاً من المنادي المفرد المرفوعة وقد عرفت
انه في حكم منادى مستقل ولا يجوز جعل بدلاً من الرجل لان
اي في النداء لا يوصف الا بذي اللام او باسم الإشارة
الموصوفة بذي اللام **قوله** ويعلم من ذلك انه قول وتواضع
اي تواضع الرجل فانه اذا جعل في الحال بدلاً من اي كان
من تواضع اي لانه تواضع الرجل وكلاهما في تواضع الرجل
قوله واعلم انه قيل ان قصد به ان كلمة اي في النداء
لا يكون الا وسبب فلا يكون صفتها الامر فوعده وانما
كلمة هذا يجوز ان يكون وسبب وجب برفع صفتها
وان يكون مقصوداً بالثناء فيجوز في صفتها الرفع والتعجب
كما في صفة زيد **قوله** لان اللام الذي في الا ليس للتعريف
بل هو عوض عن خبره **قوله** يتم ان في تأكيد لفظي ولم
ينون مع كونه معرباً لانه مضاف قد حذف منه الكسرة
اليه اذا اصله بانهم عدي محذوف المضاف اليه من الثاني

لان هذا لا يخلف عند النقاد
فحذف النون فصار اللام ثم
في اللام فقالوا الله فحذفوا النون
اجب الوجود في ذاته

نعم عدي

ايضاً مضافاً واخر ما مضى اليه الاول ليكون كالنوع
منه فيكون انما ايضاً مضافاً الى المذكور بصورة
فعلية الباء تاء يناسب التاء في كونها علامتي التثنية
كما في ضربنا وضاربه وهدي وتضربين فقلبت تاء
للتخفيف فيها هو اكثر استعمالاً **قوله** على النون المشبهة
وانما قال كذلك لانه جاء غلام بفتح الميم كس في لغة ضعيفة
قوله اي ترجم المنادي حذف في اخوه وترجم غير
المنادي يكون ايضاً حذفاً في اخوه لجد التخفيف وبما
ميت اي لم يتعاف الى اخوه اي او تديره احمد
واللقاب واضحه كانهما طيبة او في لب **قوله** لان
المضاف اليه ليس من المنادي في شئ بل المنادي هو
المضاف وحده كذا غلام زيد وانما كذا يا عبد الله
علماً فقد اعترف به اصله لفظاً فيكون المنادي كسبه هو
المضاف فقط **قوله** واعلم ان سبويه شرط في ترجم
اي في ترجم ما فيه تاء التثنية **قوله** واعلم انه لو قال او
قبل اخوه مودة اي لو ترك قوله حرف صحيح كان اولى قوله
لان الاسم الاخير يميز تاء ان يثبت في كوفاً في ان كل
واحد منهما ذيادة لحقت باخر اللام وجعلت منه ما جرت
اخر الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبلها منها

نوايج الموب يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء
 موب مرفوع فيكون نوايج مرفوعة ايضا **قوله** فالأول
 ان يقال لوجب رفع موبه لما كان نوايج الرجل نوايج
 الموب الذي النزم رفعه تميزا على ما ذكر وجب رفع
 نوايجه تقوية لذلك التنبه قوله على ان يجعل بدل الموب
 اي فيكون ج بدل لانه المنادى المفرد المرفوع وقد عرفت
 انه في حكم المنادى المستقل ولا يجوز جعل بدل لانه الرجل
 اي في النداء لا يوصف الا بذي اللام او باسم الإشارة
 الموصوفة بذي اللام **قوله** ويعلم من ذلك انه قوله ونوايج
 اي نوايج الرجل فانه اذا جعل في الحال بدل لانه اي كان
 من نوايج اي لانه نوايج الرجل وكلاهما في نوايج الرجل
قوله واعلم انه قيل ان قصد بر بد ان كلمة اي في النداء
 لا يكون الا وسببه فلا يكون صفتها الامر فوجه **قوله** ولما
 كلمة هذا يجوز ان يكون وسببه وجب رفع صفتها
 وان يكون مقصودا بالنداء يجوز في صفتها الرفع والتعجب
 كما في صفة زبد **قوله** لان اللام الذي في اللفظ ليس
 بل هو عوض عن هرة **قوله** به يتم ان في تأكيد لفظي ولم
 ينون مع كونه معربا لانه مضاف قد حذف من المضاف
 اليه اذا اصله بانهم عدي محذوف المضاف اليه من النون

ان هذا اللفظ اخفف من اللفظ الاول
 في اللفظ الثاني فصار اللفظ الثاني
 في اللفظ الثالث فصار اللفظ الثالث

يتم على

ايضا

ايضا مضافا واخر ما مضى اليه الاول ليكون كالنوايج
 منه فيكون اشكنا ايضا مضافا الى مذكور بصورة
 فقلت الباء تاو يناسب النون كونها علامتا للنون
 كما في ضربنا وضاربه وعذبي وتضربين فقلت تاو
 للتخفيف فيها هو اكثر استعمالا **قوله** على اللفظ المشهور
 وانما قال كذلك لانه جار غلام بفتح الميم كمن في لغة ضعيفة
قوله اي ترجم المنادى حذف في اخوه وترجم غير
 المنادى يكون ايضا حذف في اخوه لجد التخفيف وبما
 ميتة اي تشاعف الى اخوه اي اوله يرفقه الحيد
 والقباب والضمه كانهما طيبة او في ايب **قوله** لان
 المضاف اليه ليس المنادى في شي بل المنادى هو
 المضاف وحده كونه غلام زيدا واما كونه يا عبد الله
 علما فقد اعترض فيه اصله لفظا فيكون المنادى بسببه هو
 المضاف فقط **قوله** واعلم ان سبويه شرط في ترجم
 اي في ترجم ما فيه تاو التثنية **قوله** واعلم انه لو قال
 قبل اخوه مودة اي لو ترك قوله حرف صحيح كان اولى قوله
 لان الاسم الاخير يميز ان تاو التثنية في كونه في ان كل
 واحد منهما زيادة لحقت باخر اللام وجعلت منهما حيث
 اخوا الاعراب على تلك الزيادة ولذلك فتح ما قبلها منها

قوله واذا كان محذوف في حكم الثابت اي اذا كان محذوف
في حكم الثابت اي اذا كان محذوف مراد اللفظ ومعنى
كان في حكم الثابت فنترك الباقي على حاله **قوله** فان اهل
ادلو قبلت الواو ياء اذ ليس في الكلام اسم يمكن في آخره
واو قبلها ضمة بلا فصل يكون مستغنياً عما دى في حكم
الممكن لان بناؤه عارض كالاعراب **قوله** في المندوب
هو الذي يبكي عليه وبعد في سنة اي ضاير **قوله** هو المتفجع عليه
تفجع اي توجع قوله لا بعدى اي لا يعتمد عليه **قوله** اعلم ان في
الطرف كرى شذوذ من احد هما حذف حرف النداء
وذلك لان ليس نعلم بل جنس فينفي ان لا يجرم وان لا
يحذف منه حرف النداء **قوله** كروان بالتحريك طابروني
مثل اطرو كرى اطراف كرى ان النعنة في القوي بضرب
التجويد **قوله** بعد ما فعل خراز عن مثل قولنا زبد جوار
واتما زبد قائم فانه يحترز عنه بقوله لو سلقا الى اخره **قوله**
كذلك مستغنى متعلق ذلك الاسم الاولى ان يقول متعلق
ذلك الضمير كما هو المشهور **قوله** اعلم ان عبارة عم القراز بن
فاصرة وهو ظاهر ويكنى ان يقال عنه ان قول لو سلقا
يفهم من عرفا جواز التسلط فيعلم من ذلك انه ليس بنا
مانع لفظي ولا مانع معنوي **قوله** اي عدم قرينة النصب

بن
كن

التي يكون النصب معها وبما للرفع قيد القرينة
بهذه الصفة لان مطلق قرينة النصب ليس معدومة
والا لم يصح النصب اصلاً **قوله** فان النصب والرفع
جائزان في الوجود قرينة اي قرينة النصب وهي كذا كذا
مستغنى عن هذه ليست قرينة مقفظة متساوي ولا اجابة
النصب او وجوبه **قوله** لان النصب يقتضي اى احوال والرفع
ليس كذلك **قوله** واذا رفع الاسم المذكورة وقيل به
قرينة لم يكن من قبيل ما اضمركم على شريطة التفسير وجوب
اخراج عمدة فتأمل **قوله** لان الخبر يحتمل الصدق و
الكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب ردة على ذلك
بانه غلطاً نشأ منه اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء
وبين الكلام المحتمل للصدق والكذب قالوا في ان
يقال ان الطلب لا يقع خبر المبتداء الا بنا وبطل كعبه
من احوال المبتداء حتى يصح ربطه وجعله بياناً لحكمه **قوله**
قوله وكذلك الرفع مختار بعد اذ المفاداة مع قرينة النصب
المختار حفظاً للنسب فان النسب امر مهم عند
حكم لا يكره ان يمحذف الفعل **قوله** ولا شك ان ذلك
على الفعل وان كان الرفع بعد الارتفاع منه اصفق
الى اخره وذلك لان النفي متعلق بالنسب وهو

نح

النفي

في مفهوم الافعال واما الاستفهام فلكونه متعلقا بال
 المبدء كان تعلقا لمعان الافعال التي يطرأ اليها التفسير
 ولا يستقر على حال واحدة او في احراز غير اسم الاستفهام
 كونه فلا يكون النصب محذورا في مثل ذلك بداهة وتبي
 بداهة وتبي واضافها الى الجمل الفعيلة او في مضافها
 الى الجمل الاسمية والعلية في ذلك ان اذ التفسير يجوز دخولها
 على الجمل الاسمية فلذلك لم يجب النصب معها
 كما وجب مع ان الية هي اصل في باب الشرط
 وحمل حيث عليها لم يثبت بغيرها انما بالكلية
 حيث موصوفة لمكان النسبة فوجب اضافتها
 الى الجمل الفعلية اولى لكون النسبة داخلية في
 في مفهوم الافعال قوله ولانه يستعمل ايضا
 للشرط حيث لا يستعمل من شرط الامع زيادة ما في آخرها
 لكن لا تحذف اياها بعده بل هو محذوف من خارج عن القسم
 الاول في التحذير لذلك وخارج عن القسم الثاني ايضا
 لانه ليس بمرزا او ذكر معطوف على فعل ناصب
 لا يصح عطفه على ما قدره الشارح لان ذلك الفعل
 المقدر مع ما يقوم فاعله جمل وقت صفة لا تقدم
 ذكره في وزنه لا يصح جعل صفة لعلوه عن الضمير الرجوع

مقام م

الى ذلك الموصوف والصواب ان عبارة المتن كبرية
 فان التحذير قسما احدها محذوف وهو معمول بتقدير
 ان في تحذير ما بعده كما ذكره والثاني محذوف من
 مذكور مكررا فمذ الفهم الثاني وقع في التعبير عنه مثلا
 سواء فراء او ذكره في محذوف على صفة الفعل كما صرح
 به كلام الشارح او على صفة الاسم عن المصدر كما نوتهم
 بعضهم لعدم موجب الاثبات به اي كان اصل
 انك والاسد فمكره اجتماع الضمير كما ذكره فعدل ببيان
 الى لفظ النفس فصار ان في نفسك والاسد ثم حذف
 الفعل لعدم الغرض فغاد لفظ النفس الى اصله وهو الضمير
 صار منفصلا لعدم ما يتصل به فصار اياك والاسد
 لعدم ذكر الفعل لفظا او تقدير الا يقال انه منقوص بوجه
 في قولنا بوجه صفة لصدوق التحذير عليه مع انه ليس بفعل
 فيه بل هو مبتداء لما ذكرنا في تعريف المفعول وهو ان
 يقال كونه مبتداء لا ينافي كونه مفعولا فيه كما ان كونه مفعولا
 لقيامه مقام الفاعل لا ينافيه ونحو في جواب ما ذكرنا
 هناك لا ما ذكره الشارح ههنا وما يتركب منهما
 كالآبام والشهور والسنة لانها لو لم يكن مقدرة
 لكان اسما صريحا اي لكان اسم الزمان والمكان اسما

صريحا كما في قولنا مضي الوقت وطاب المكان ولم يكن
 مفعولا فيه وما في معناها اي وما في معنى هذه الاسماء
 المذكورة كالوقت والايام فان تسمية الدار بها
 اي بلفظ الدار والفعل قد يكون سببا للمفعول
 في الخارج اي سبب حامل للفاعل على الفعل مفعولا
 ينقسم اعني تسببا احد هاتين غايته للفعل كان ويب
 للضرب والثاني ما ليس كذلك كالجانب المفعول والقسم
 الاول حسب تقديره للفعل وجب وجوده في
 الخارج مفعولا للفعل لم يخرج حذف اللام وانما شرط
 قوله لم يخرج جواب لو قوله لو لم يكن وما عطف عليه مع
 انه لم يخرج غيره وبين العطف لفظا ويمكن ان يجاب عنه بأنه اراد
 جواز العطف على وجه يكون مخالفا في النقط للنصب
 على انه مفعول معه ليتصور وجهان في النقط لا يقال
 بالجواز جواز العطف وعدمه اي اعم من جواز العطف ايضا
 ولا شك انه يجوز فيه الوجهان اما النصب على انه مفعول
 معه فظاهر واما العطف فلانه لا ينافي قصد المصاحبة
 بالواو كما في قوله كل رجل وضيعة نعم لا يستلزم
 العطف قصد المصاحبة قوله وفي جواز اطلاق هذا الاسم
 عليه نظر فالاول ان يقال مراده ان الواقع بعد الواو مصاحبة

وانفسه لا يكون كسب
 في الخارج على الفعل

الواقعة بعد محمول فعل لفظا مع جواز العطف يجوز فيه
 وجهان احدهما ان يجعل مفعولا معه فتنبه وانما
 ان يخرج عنه ذلك ويعطف على قياس ما عرفت فيها
 عامل على شرط التفسير فان جاز العطف تعين
 العطف لضعف العامل المعنوي ولا يجوز اعتباره
 وجعل الاسم مفعولا معه مع جواز العطف الذي لا ضعف
 في عامله هذا عند المحقق واما عند الزحشر فيجوز ذلك
 مع كون العطف هو المختار واذا امتنع العطف
 تعين النصب ووجب اعتبار ذلك العامل الضعيف
 لاجل الضرورة اعلم ان الحال تبين هيئة الفاعل حيث
 انه فعل اي باعتبار وقوع الفعل عليه والنصب تبين
 هيئة الذات مطلقا وكذا القمقري في رجوع القمقري
 لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل يبين هيئة
 المفعول المصالح لان الحال لا يقع بيان بل المفعول
 لكونها فضلة واما لو قولك منبت الضرب بشدة فاعضا
 او جدت الضرب حال كونه شديدا فهو ههنا في المعنى
 مفعول به والفاعل ان يقول وانما لان الاخران غير
 مطابقين الى آخره اما في المثال الاول فلانه مبتدأ فيه
 واما المثال الثاني فلانه خبر فيه وهو غير جائز اي خبرا

العامل في بين الحال وصاحبها وبمكن ان يحال
 عنه بان اطلاق ذي الحال على بد بطريق المجاز تشبيهي
 باسم العائد اليه والا ولى ان يقال ان زيد في قولنا هذا
 زيد قائما انما صار ذا حال بنا ويل الشبر الى زيد وابنه
 على زيد فيكون مفعولا به معنى ويحل العامل ايضا واما زيد
 في قولنا زيد في الدار قائما فان جعل ذا حال بنا ويل
 او حصل زيد في الدار قائما كذا فاعلا معنى ويحل العامل
 ايضا فان جعل ضميره مستتر ذا حال لم يكن كمال مطابقا و
 ما ذكره الشارح من ان الحمل على الجار بعيد جدا وقد نقل
 ان الضمير مستتر ايضا فاعل معنى لان عاملا معنوي وهو الظرف
 وبغز ذلك كحرف التشبيه في مثل قولك كان زيد
 راكبا اسد على انه جره ولا يجوز لانه حكوم عليه وذلك
 لان الحال حكم يجب المعنى على ذي الحال واعلم ان صاحبها
 مرفوع اي على انه مبتدأ ومعرفة مرفوع على انه جره ولا يجوز
 ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستتر في ان
 يكون ومعرفة منصوبا عطفا على معرفة لان توفيق
 ذي الحال ليس شرط الحال وليس يجوز بعطفها على
 الهاء في شرطها فيكون معرفة منصوبا ونقد الكلام
 هكذا وشرط صاحبها ان يكون معرفة وهذا تحليل معنى كما

كما ذكره ولا يلزم العطف على ضمير الجور بدون
 اعادة الجار والعراك في قولهم وارسلها العوا
 حال لاظهر ان يقال في قوله وارسلها العوا
 ولم يردنا ولم يتفق على نفي الدخول وتقديره
 ارسل الحال هذا مبتدأ على ان ارسلها العوا في قولهم واما
 اذا جعل من البيت فالضمير في ارسلها للابل الوحشية
 وفي ارسلها مستتر راجع الى البعير فتوب مبتدأ
 وكجوز ان يكون ثوب فاعل الجار والجور وذلك
 لا اعتماد على حرف الاستفهام فيجوز عند اتفاق
 لوجود مناسبة بين الحال والظرف لان الحال
 شبه المفاعل باسرها في كونها فضلة وبشبه المفعول
 فيه حادثة في الدلالة على الزمان فتشابه الحال للظرف
 ولذلك ذكره هنا تبينها على اختلافها في هذا الحكم
 لانها بمنزلة الموصولة فلا يتقدم ما في جزئها اما المصداق
 فهو بمنزلة الموصول في لانه مقدر بان مع الفعل واما
 اسم الفاعل والمفعول الموقوف باللام فاللام فيها اسم
 موصول بمعنى الذي ومنصرفاته والجور لا يتقدم
 على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه اي الجار لانه عامل
 ضعيف ولا يتقدم عليه معمول ولا ما هو بمنزلة معمول كجاء

ك

لا تن

الفعل فانه هو التمسك بالمتداو عامل قوي مجوز ان يتقدم على
 الحال منه فاعله وان لم يتقدم عليه فاعله لفظ لم يوجد في
 الحال فقال ابو علي الفارسي هو هذه اي الاسم الا
 او خوف التنبه يرد عليه الاشارة في حال كونه سيرا وهو
 اقل كونه سيرا وبعده ايضا على وصف
 لعدم العلم في اول الامر مع كون الاستية قوية للاستقبال
 في هذه الجملة ما يربطها الى صاحبها والاكتمال
 اجبت عنه ولا يقع حالا عنه كانه فوه الى في فقول
 الى في حال مع الضم وصد فان كان حالا في الضم في في
 وان كان حالا مع المفعول فالضم في فوه وذلك
 لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء
 فلا بد من قد قيل ان الماضي انما يدل على الانقضاء قبل
 التكلم والحال الذي يتبين منه الفاعل والمفعول قيد
 فان كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا كجسك
 وان كان حالا كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا
 فاذا ذكره غلط من اشرك نطق الحال بين الزمان كالحاضر
 وهو الذي يتبادر بالماضي وبين ما بين السنين المذكورة ويمكن
 ان يقال ان الفعل فو وقع قبل الشيء بغير كونه ماضيا
 او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل جاني

زبد ركب بفهم منه ان الركوب كان متقدما
 على الجمي فلا بد من قد جت يقرب الى زمان جمي فيقارب
 فتأمل فمذه الحال حال من المفعول ان قدر
 الشبه لكنه يجب حذف فعل هذا لا يكون
 الحال مؤكدة الا مقررة لمضمون جملة اسمية ومنهم
 من جوز كون الحال مقررة لمضمون جملة فعلية نحو قوله
 نعمتم وليتم مدبرين ولا تغشوا الارض ففسد
 وانا انزلنا عرشا وجعل كونهما مقررة لمضمون جملة
 اسمية شرط الوجود حذف العامل لشرط الوجود كالحال
 المؤكدة ما يرفع الابهام لما كان كلمة ما عبارة
 عن اسم نكرة كما ذكره كان متساويا لكل اسم نكرة فقول
 يرفع الابهام يخرج عنه ما لا يرفع الابهام لان العين
 في الاصل لم يوضع بيده الى آخوه بخلاف عشرون مثلاً
 فانه موضع لعدد مخصوص في اي جنس كان فالابهام فيه
 وضعي مستقر في العين طار غير مستقر جازي في الحال
 لقولنا جاني زيد ركباً وكذلك القهقري في قولك رجع
 رجوعاً قهقري فانه يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا عن
 ذاته اذ لا ابهام فيه عن نفسه اي لا عن نفسه فقول
 عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطلان زيتا

١٧٠ تا ب رفع الابهام
 عن المصنف

وان لم يكن جنساً يجمع ان كان مراداً بالتمييز جماً صريحاً المص
 في شرح المفصل بان ما ليس بجنس يجب جمعه فيقال ففطاروا
 وفقطاروا باقالات مفودة لان لم يكن موضوعاً للجنس
 الشامل للتفصيل والكثرة عدل عن لفظ افراده الى ما هو اول منه
 على الجنس وهو اجمع اذ المقصود بيان الجنس واعترافه بثلثين
 ثوباً واجب بان حال معلوم في باب العدد والكلام فيما عده
قوله جازت اضافة ذلك الاسم اي جازت اضافة اذا
 روعي شرايط الاضافة بان يترك التووين ونون التثنية ويجوز
 التام ايضا ان كان ذلك الاسم معروفاً بالتام كالقفيز ان
 اريد ابقاء التام فيه لم يمكن اضافة كما اذا اريد ابقاء نون
 التثنية فيه لم يمكن اضافة **قوله** لتوهم اذ هيئت الى الف
 انما قال لتوهم لانه اضافة التام الى الخاص وليس كذلك
 اضافة الشيء الى نفسه وحجة ان يقال اضافة التام الى
 الخاص كثيرة ولا اعتداد بذلك التوهم فالأول ان يقال لما كان
 استعمال مع التميز كثر روعي في هذه الاستعمال ما هو حقه
 من ترك الاضافة بسبب ما ذكره في حال النون واصنف
 الى غير التميز لان استعماله قليل فيحصل الفرق مع
 الأول في التثنية **قوله** ولكن الاضافة اكثر على الاصل وهو الخفيف
 بخلاف التووين وقليل هنا اشارة الى ان يكون مضاف

التمييز

اليه جرواً بالاضافة ونصب على تشبيه بالمفعول فالأول
 اولى لانه اصل وان كان سندا الى ذات اخرى حقيقة
 او في ذات سبب نسبة الطيب اليه **قوله** وفي ذات عطف
 على قوله من ذات فحالة اشارة الى ان الذات المفردة
 قسماً واحداً ما يكون منسوباً الى حقيقة كقولك طاب
 زيداً بمعنى طاب ابو زيد وثانيهما ما يكون سبباً
 الطيب الى زيد وان لم يكن منسوباً الى الطيب حقيقة كقولك
 طاب زيد علماً اي طاب زيد في جهة العلم وسبب الظاهر
 ان لا يفرق ويحصل كل واحد منهما منسوباً الى حقيقة
 ويقال بمعنى طاب علم زيد **قوله** وكما بينه لجد اسم الفاعل
 والمفعول والصفة كشيء الى اخرى والنسبة في هذه الاسماء
 الى فاعلها او ما يقوم مقام واحد في مفهوم هذه الاسماء
 فصار تشبيهه بالجملة بخلاف النسبة في الاضافة فانها حارجة
 عن الاسم المضاف **قوله** فالتمثال الاول عبارة عنه اي
 عز الاب في المثال الاول اما عبارة عز زيد وعز اب
قوله واما في اضافة بين وبين غيره يعني ان الابوة المذكورة
 في المثال الثاني اضافة بين زيد وبين غيره ويحصل حينئذ
 بمعنى ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده
قوله لان يرجع الى ما تضمنه العلم ان زيداً في طاب

ويحصل

زيد نفس يسمى بالانصب عنه التميز بمعنى ان نسبة طالب
 الى زيد صارت سببا لانصب بالتمييز لا بمعنى ان زيد اعلم
 في التميز وناصب **قوله** ولان انصب غير مساعدة لهذا
 المخرج بمعنى ان لفظ التميز لا يوافق هذا المخرج لانه انما
 في المتن لكون التميز صالحا لان يجعل لمن انصب عنه رفع غيره
 اتحادها لكنه يرد عليه سوال آخر كما ذكره **قوله** اشكل مثل
 طالب زيد نفس فان نفسا يصح جعله لمن انصب عنه الى آخره
 ويمكن ان يقال راد بقوله ثم ان كان اسما غير النفس
 اذ في المعلوم ان النفس لا يكون الا عبي من انصب عنه
 وهرنا سوال آخر وهو انه ان اراد بصحة جعله لما انصب
 عنه جعله موافات خرج عنه كوطاب زيد ابوه فلا يكون
 مما يحمل الوجهين وان اراد به جعله على اما موافاة او اشتقا
 فاورد عليه طاب زيد علما ولزم ان يحمل الوجهين
 فانه لم يطابق ح كالعلم بل يكون مفردا لكونه متنا ولا يقبل
 واكثر فلا حاجة الى التثنية والجمع **قوله** من حيث هو علم لا يطابق
 فيقال طاب زيد علما وطاب زيد ان علما وطاب زيد
 علما **قوله** فيزم كذا وهو اجتماع المطابقة في الجنس لا في
 فيه التثنية والجمع باعتبار واحد **قوله** من احاد ذلك النوع
 مع انه لا يشي ويجمع كما في قولك طاب زيد ان علما وطاب

م

ق

اذ والمطابقة
 في

الذي بدون علما اذا اراد نوع واحد من العلوم كالنحو مثلا
قوله ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع الجنس الواحد
 اذا قصدت لاختلافها بالحقائق فبذلك يصنف الجميع على
 ان امرؤ حقايق مختلفة يستحق كل واحد منها ان يجرى بها
 بصيغة على حدة لكنها لما كانت مشتركة في حقيقة ذلك الجنس
 جبر عنها بصيغة الجمع التي هي في قوة الفا متممة **قوله** في
 المتن وان كان صفة عطفية قوله ثم ان كان اسما
قوله وكذلك نقول لانه دارة فارس الدار الدين يقال
 في الذم لانه دارة دارة اي لا كثر خبره ويقال في المرح لانه دارة
 اي علم **قوله** ودرهما فارسين واعلم انك اذا قلت لاهد
 لانه دارة لم يعلم باقية شئ مدح او ذم قلت لانه دارة فارسا
 عرفت انك مدحته بكمال العزوبة وقيل معناه التعجب و
 العجب اذ عظموا الشئ غاية الاطمان اضافة الى ابدان
 بانه لا يعثر عليه الا هو **قوله** لان كرامته دعاء مطلقا وذا
 حمل على التعجب بان جعل تميزا كان معناه التعجب من فروسيته
 زيد مطلقا وان جعل حال كان معناه التعجب من حال كونه
 فله رشا والمقصود من هذه العبارة هو معنى الاول لانه لا يكتسب
 فالتبميز اولى **قوله** لان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الذم
 الى الضمير لا عن نفس الذم فالمنع لانه دارة فروسيته **قوله** اي لا يقدم

لكن في

التميز على العمل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غيره الاول
 ان يقال لا يتقدم التميز على عامل اذا كان سماء اتفاقا واما عدم
 تقدمه على العامل اذا كان فعلا فيفهم من قوله والاصح ان لا يتقدم على فعل
 تقبيل الشرح بلزم ان يكون قور والاصح ان لا يتقدم على فعل
 مستدركا وكان ينبغي ان يقال لا يتقدم التميز على عامل
 خلافا لما ذكره واهمزة فيما كان العامل فعلا **قوله** وما كان
 بالفراق تطيب روى بالناس وقيل على هذه الرواية في كل ضمير
 الشان وفي تطيب ضمير لبيبي اكد والشان تطيب لبيبي
 نفس بالفراق فتقدم التميز ورواية بانه يحتمل ان يكون في كاد
 ضمير تطيب او ضمير لبيبي على ما قبل الشان او الشخص ويكون
 نفسا جر كاد على الاصل معروض كانه قوله وما كادت ايبا
 لكن الاول ارجح فلا يكون دبلا قطعيا على تقدم التميز ورواية
 ايضا بالياء ولا يتعين الاستدلال اذا كان يكون في كاد ضمير
 طيب ونفسا بضمير التميز كاد وتطيب جر كاد اى ما كاد
 نفس بالفراق تطيب ورواية وما كاد نفسا والاستدلال
 ح لان الضمير في كاد يجوز ان يكون راجعا الى طيب او الى لبيبي
 لنا وبالشخص يكون نفسا جر كاد وتطيب على التام حيث اولت
 صفة نفسا بنا وبالشخص في التذكير اى كان نفسا جر كاد
 وتطيب بالفراق **قوله** المستثنى متصل ومقطع لما كان المستثنى

امر فوض في

يطلق على عجين مختلفين بالحقيقة لم يكن مجعها في تعريف
 واحدة اشار اولاً الى ان المعنيين لم يعرف كلا منهما مع
 حدة **قوله** لان كسنته منه لا يتعد وفيه لفظا لا معنى في المثال
 الاول ايضا لان الرجال لفظا واحد **قوله** ونحن ان يقال
 الى آخره حاصلا ان كسنته منه قد يكون مذكورا وقد يكون مقدر
 كانه المستثنى متفرغ **قوله** او يخرج غير مقدر تقدير حاصل
 هذا الوجه ان المستثنى قد يكون مذكورا او قد يكون مقدر
 ويخرج بالبدل خرج بالبدل غير المنقطع **قوله** ان دخلوا الدار
 خرج بالشرط غير الدخيلين **قوله** احد هاهنا ان يكون مستثنى
 بعد الا لغير الصفة في الكلام موجب وقيل لا بد من قيد آخر
 وهو ذكر كسنته منه ليخرج عنه كوفرات الا اليوم كذا فان
 يوم ههنا منصوب على الظرفية دون الاستثناء واجب
 بان المقصود كونه منصوبا على كسنته **قوله** بل يكون المستثنى
 بعد ما تابعا لا قبلها آه قيل ان الواقع بعد الا الى اللفظ
 ليس مستثنى فلا حاجة الى هذا الى القيد لان الكلام في كسنته
 والضمير في قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا راجع اليه
قوله وما الى الا ال احمد شبيبة اذا جعل شبيبة فاعلاما لفظ
 كان كسنته مقدما على كسنته منه وان جعل شبيبة مبتدأ والظرف
 جزء وجعل الضمير في الظرف مستثنى لم يكن كسنته مقدما

وحده بالوجوب ان يكون
 نفي ولا نوبيا ولا استفهاما

الالباع في اليعفور **قوله** وولد البقرة الوحشية ايضاً وقيل
 الباع في يوسن الخطاب **قوله** ولا العيسين البقرة الابل **قوله** وفلا
 بعضهم زيداً واد البعض المطلق فكان قال كل بعض منهم زيداً
 فلا يكون زيداً خلا في الجاهليين ومنهم من قدره هكذا حتى جاء
 زيداً وهو ظاهر **قوله** فهو مصدر في موضع الحال وقيل مصدر
 بمعنى الظرف اي زمان جعلوا بعضهم اهل الجاهلية زيداً **قوله** ولا يكون
 ليس زيداً اي ليس بعضهم زيداً وليس الجاهلي زيداً **قوله** لان
 البديل لا تكلف فيه وايضاً في عامل الاستثناء خلا فمثل
 هو كونه الآ والفعل بوسطهما او مستثنى منه والعامل في
 البديل هو العامل في المبدل منه اما على الاستحباب او على التعديل
قوله وبسبب مفرغ لانه فرع العامل في العمل فيما قبل الآ وهو مستثنى
 منه المحذوف لاجل العمل فيما بعد الآ وهو مستثنى **قوله** وهو غير جائز
 لما مر وهو انه يلزم ان يكون زيداً متصفاً بكل صفة سوى العدم
 وهو باطل **قوله** من لفظ احد حتى يكون جراً فلزم تقدير العامل
قوله ويجوز رفعه على البديل في احد لكن لانه لفظ احد حتى يكون
 جراً وراؤه وكذلك لما احد فيها الآ عراً فان عراً لا يجوز ابداله
 من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ لزم تقدير عامله بعد الآ لان
 الحركة المكفوفة اعني الدال فتحة عارضة بسبب دخول الافي
 شبهة بالحركة الاعرابية التي يكون كل على عامل فيها وكذلك

النصب المقتدر حركة اعرابية عاملاً لا فلا يجوز اهل على
 منه ما ينحصر بين بل على الرفع الذي هو موضع البعيد **قوله** وكذلك
 ما زيد شيا الاشياء لا يعبر به **قوله** لان ليس انما يعمل الابل
 الفعلية لاجل النفي وان كان كذلك لم يكن اثر نقض
 الحنفية فكان ليس بمعنى ما كان واذا قلت ما كان زيداً
 الا فاما ما كان لمقدر بعد الآ هو كان وحده فلا يلزم فذو
 وكذلك في ليس **قوله** وهو صحيح ليكون في الصلة ضمير يعود الى
 الموصول **قوله** بانه متفعل وقا على ضمير كما ذكرنا في هذا خلا
قوله اي حاشا بعضهم زيداً وجانب او حاشا الجاهلي زيداً
 وانما يستعمل كلمة التزكية مستثنى عما نسب اليه مستثنى منه كما مر
 مستثنى بالآ على التفصيل وذلك لانه لا وضع غير موضع الآ
 وبغير اعراب ما بعد الآ بواسطة غير النفي ذلك الاعراب
 على غير **قوله** اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لان معنى غير معنى
 الصفة للدلالة على ذات بهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
 بها **قوله** وهل يحذف ان لا يكون صفة الآ انها يحتمل
 على غير في الصفة والسبب في جواز حمل احد على الآخر هو
 ولا سيما على مغايرة فان الآ تدل على مغايرة حكم بعد
 لا فبد **قوله** لانه لا استغناء والعموم فيقبح الاستثناء
 لدخول زيد فيهم وان حمل الهم على العهد فان كان زيد

داخل في المعهود اولاً فان كان داخل كان المستثنى
 منصلاً وان لم يكن كان جازاً المستثنى
 وكان منقطعاً والآن جازاً المستثنى وكان منقطعاً **قوله**
 لانه لا يطلق الجمع على الاعداد لاعتدادها بالجمع ههنا ما يدل
 على منعده سواء كان جماعاً او لا فيدخل فيه نحو قوم **قوله**
 لان الجمع مستنور بغير المحصور كرجال مثلاً فيحمل ان يتناول
 ثلثة فقط فلا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بالتناول
 ولا المنقطع لعدم الجزم بعدم التناول **قوله** بان الدراهم محصورة
 في ثلثة وعيد هذا القياس ينبغي ان يقع جائز في رجال الا واحد
 بالنسبة على الاستثناء لدخول الواحد قطعاً بجله زيد فانه لا يعلم
 دخوله وعدم دخوله **قوله** غير ما يفتح استثناء درهم ودرهمين
 لكن لا يصح ان يقال على درهم الا هذا الدرهم على نصب
 الاستثناء لعدم الجزم بالتناول وعدم **قوله** ولله الحجب
 تناول الزيد لكن يجب تناوله تحت العشرة من الواحد والاثنتين
 وغيرهما فيجوز جائز في رجال عشرة الا واحد واثنتين او ثلثة
 الى غير ذلك **قوله** اعلم انه يقال بيقظة معرفة او متساوين
 كان اولي التناول مثل كان افضل منك افضل مني يمكن
 ان يقال يعرف حال المتساوي في حال المعرفة لان العلة مشتركة
قوله يجب ان يظهر الاعراب فيه واعلم ان خبر المعرفة يمكن ان

ان يقال يعرف ذلك لما ذكر في وجوب تقديم الفاعل
قوله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو قوي كقوله
 ومنه نظايره قولهم همرو ومقتولان ما قتل به ان سيفاً سيف
 والفتحة في **قوله** اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا
 التي تنفي الجنب من مفعول الاول والظاهر ان بقول اي وان كان
 اسم لا الذي يليه حال كونه نكرة غير مضاف ولا شبه به بل مفعول
 او لا بد في البناء من عدم الفصل في كونه نكرة كما لا بد من كونه
 مفعولاً فقولان كان مفرداً إشارة الى انفاً قيداً لانهما
 وما يشبههما فقط **قوله** يخبر على الكسرة مع ان الفتحة في الآخر
 او في الكسر لتفريق بين حركة موباً وحركة مبنياً وبعضهم
 يئونه مع كونه مبنياً لان هذا التمييز للمقابلة فلا ينافي
 البناء **قوله** اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة
 وجب الرفع والتكثير سواء كان هناك فصل بين الاوسمها
 نحو لاني انه زيد ولا غيره او لا يكون فصل وسواء كان
 تلك المعرفة مفردة او مضافة **قوله** وكذلك ان كان
 محفولاً بين الا وبين الاسم بشئ سواء كان الفصل مع كون
 الاسم مفعولاً نكرة او مفعولاً معرفة او مع كون الاسم مضافاً
 نكرة او مضافاً معرفة ففي الاقسام تدخل **قوله** اعلم انه
 ان عطف على اسم لا مع تكرار لا جار فيه كونه اوجه وكان المعطوف

نكرتين مفردين وعلى هذا الوجه جملتان واخر من احد جملتين
مخذوف لدلالة الجملتين المذكورتين في الاخرى **قوله** فعله هذا الاحوال
ولا قوة الا بانه جملة واحدة أي لا حول ولا قوة الا بالله
بانه اوالا حاصلًا بانه **قوله** احدها ان يكون مطابقًا للحوال
وهو ان جعل في الدار ام امرأة واحول بغير اندام قوة **قوله** قول
مرفوع بانه اسم لا وخبره مخذوف وهو بانه والتقدير لا حول
الا بانه أي ليس حول بانه الا بانه فليجعل الموصوف والصفة
شيئًا واحدًا انما جاز جعل الموصوف والصفة شيئًا واحدًا
انما جاز جعل الموصوف والصفة شيئًا واحدًا لان معنى هو مجموع لا الموصوف
وحده ولم يجر ذلك في المنادى لان المنادى انما هو الموصوف
وحده **قوله** وللهذا احد هذه القبول **قوله** النعت الجني الاول
مفردا عليه قيل لاجل ان قبله الاول لان النعت الثاني وما بعده
يجوز يقول عليه في قوله نعت الجني الاول مفردا عليه **قوله** أي ويكون
ان يخطى حكم الاضافة تشبيهًا بالامتنان فيثبت الالف في
الاب ويجذف النون في الغلظين **قوله** وذلك لان الضافة هنا
لان الضافة في قوله نعت الجني الاول مفردا عليه قد جرى بمعنى في عنده
قوله الجحور ان أي الجحور هو ما شمل على علم مضاف اليه في تشبيه
على ان غير المضاف اليه لا يكون جرحا اصلا على خلاف قياس
ما قرئ في المرفوع والمنصوب **قوله** والمضاف اليه كل اسم الى آخره

الاضافة يطلق على عنيين احدهما عام وهو نسبة بواسطة
حرف الجر لفظًا او تقديرًا مراد او بهن الجحور اعتبارًا قال القائل
ايه كل اسم الى آخره وثانيها خاص وهو نسبة بتقدير حرف
الجر مراد او هذا هو المشهور في الاستعمال **قوله** بواسطة حرف
الجر لفظًا او تقديرًا مراد افنحو محسك زبد وكفي بانه وما
جاء في رجل ليس الجحور بمضاف اليه اذ ليس به منسب شي
بواسطة حرف الجر وكذلك المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو عمور الدار وحسن الوجه ليس بمضاف اليه حقيقة بل
هذه كلها ملحقات بالجحور الاصلي الذي هو المضاف اليه الذي
ذكره **قوله** أي الاضافة بلفظ حرف الجر فلا جئت فيها
سوى الجحور باطراف وسياتي بالحروف الجحور بمعنى انه أي
المضاف اليه صاغة عليه أي على المضاف **قوله** او المضاف
أي بمعنى ان المضاف مأخوذ منه أي من المضاف اليه **قوله** الاسماء
توغلّت في الابهام فان الاضافة لا يفيد ما توغلت
بسبب التوغل في الابهام **قوله** وفتحت للحق فتح الياء
المستكنة ثابت مع الالف والياء والواو والمهملة شار
الي انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقًا ليس
في الكلام مطابقًا للمتن والقواب ان يقال ان المشتق
يقع لغيًا وذلك ظاهر وكذا غير المشتق يقع لغيًا وكذا

ظاهر وكذا غير المتشقق يقع لغتا وهو على نفسه احدى
 اما بدل على معنى في متوفا عموما والاخرة خصوصاً كما بينت
 ويتبع الموصوف في العشرة اي يتبع الموصوف في اربعة
 من العشرة **قوله** اي يتبع الموصوف في الحث الاول اي يتبع
 في الاثنين من الحث واعلم انه ليس معطوف في حكم معطوف عليه
 حكم معطوف في حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما قبله باعتبار
 المعنى الذي كان العطف بحسبه **قوله** وانما يتبع ان لو كان
 الفاء للعطف الفاعل كنه ليس كنه لك لكونها للسببية
 ايضا والصواب ان يقال انها للسببية فقط اذ لو كان
 للعطف ايضا ورد الاشكال ويحتاج الى ان يقال تقديره
 فيغضب زيد من غير ان **قوله** لعدم الالتباس التاكيد هنا
 بالفاعل فان قلت اذا قيل العبد اشترى فكذلك التاكيد
 بالفاعل مقام الفاعل والعلة مشتركة قلت لما كان عراب النفس
 والحين بالاستقلال كغيره اشبه الحال في زيد جازي نفسه
 واما الكل مضاف الى محضر فهو تابع في اكثر استعماله فلا
 مستقلا لا يتبادر مع المثال الذي ذكره بتعين التاكيد فلا
 التباس في هذا اشار بقوله لان الكل **قوله** والاضافة
 فهو في تقدير التوضيح الظاهر ان يقول فهو مقدور ومع كونه
 مقدرا لا يصح الاضافة فلا يجوز **قوله** ونوجبه ما ذكره

قوله

ن

ان يقال فهو اي ذلك الاسم الذي حذف منه في تقدير التوضيح
قوله وتماثل شبنون الغرض للتشبيه بنون الجمع ولا يمكن حذف
 النون كما عرفت فلا يجوز الاضافة **قوله** فمحصل الغرض
 به الغرض بيان جنس العدد **قوله** ومغزاة بمحصل الغرض
 به لا يقال بنقض بميز **قوله** الثلثة الى العشرة لا ان تقول
 لما كثر العدد واختير المفرد لعدم استعمال جمع المام **قوله** وقد
 يجمع على اثنين وهو شاذ **قوله** واما قوله رجل واحد وجل
 اثنان فلما تكيد اي هذا الوصف تأكيد بقصد به النسبة
 على ان المقصود الاصل من هذا الاسم في هذا المقام والعدد
 على الوحدة والثنائية **قوله** يجوز ان يكون واحداً من غير ذلك
 معناه هو انضاف بالثلاثة هذا بالحقيقة معناه ان لا
 اذا اخذت من العدد كالتثنية مثلاً اسماً واحداً منها كالحائس
 فقد يقصد به تارة ان جعل الاربعة بالنظام اليها كنه
 وهو معنى القصير الذي يتبادر الى الاثنين وينتهي الى العشرة
 وقد يقصد به اخرى انه واحد من التثنية فقد وبهذا المعنى
 يصدق على كل واحد منهما ولا يضاف الا الى العدد الذي اشق
 منه وقد يقصد مرة اخرى وانه واحد واقع في الرتبة الخامسة
 في يجوز ان يضاف الى العدد والاشق هو منه والى ما فوف وبهذا
 المعنى صح ان يقال اول ثلثة كما ذكره الشارح دون المتعينين

ف

الاولين **قول** تلحق الاسم ثلثة الى الثلثة اشياء كشيء يقيم الشيء
 وفتح العين اسم موضوع **قول** وغير ذلك كبرئاء وبرئاء
 وبراءا وكلها بمعنى الناس يقال ما اخرجني الى برئاء **قول** فعل
 كاجلي اسم موضوع وهو مفعلي تميم معروف **قول** وفعل كد
 الدخول بنت مرقان جعل الالف للثابت لم ينون وان جعلت
 للماضي نون **قول** بخلاف الاخرين فان الالف فعل قد يكون
 للماضي كسقي في لغة من نون اسم بنت وكذلك الف فعل كسقي
 بمعنى سموي **قول** سله اسم امرأة روحاني بنات مرقان
 جعل الالف للثابت لم ينون وان جعل للماضي نون
قول كل عضو زوج كاساق والقدم **قول** الانادراكا جنب
 فاذة مذكر تلحقه باناء على المعنى لان بعض السيارة سيارة
قول والذي يورق ثابت النوم الاخير مؤنث اللفظي
 وهو الذي ليس بازانه ذكر من الحيوان **قول** وجود علامته ان
 فيه لفظا او تقديرا اما لفظا فظاير كظلمة واما التقدير فيعلم
 بمروره الى التصغير **قول** مقادير الممونات المعنوية الى المونات
 الحقيقية ما لا يكون علامته ان كانت ملحوظة سواء كان حقيقيا
 كمرادة او لا كظلمة اسم رجل **قول** اذا لم يتبس فلا يجوز ان
 يقال جازي القاهني اليوم زيد اذ امرأة لا لباس بالمذكر
قول ان المراد من الضمير الضمير الذي في قوله اليه قوله المونات

فعل

الذي ذكرناه وهو مؤنث حقيقي ظاهر كان او ضمرا وضمير
 المونات اللفظي ولا بد من اعتبار قيد آخر وهو ان يكون
 جمعا فان حكم الاسناد الى الظاهر جمع وضمير سنة كره ايضا
قول جازان يظن ان الفاعل ضمير متقدم اي يظن جواز كل غير
 الامر من فردة في المقصود **قول** لكونه مؤنثا لفظا بل يجوز ان
 يكون مطلقا اسم الا عند الموافقة كظلمة جاز في فاذة مؤنث
 لفظي **قول** بغير مؤنثا لم يمد القيد في غير هذا لم
 لم يوجد في شرح المعنى لانه لا بد منه كما صرح به في القاهر **قول**
 لا يفرق بين ان يكون اي لا فرق بين ان يكون جمعا كذا حقيقي
 او غير حقيقي كالرجال والايام او جمعا كذا حقيقي او غير
 حقيقي كزنيان والعيون **قول** فلا يقال قولس للمعنى
 بالفتح والضم **قول** ملهى مفعول من اللهون **قول** حبار بان حباري
 طائر **قول** قراء القراء الرجل كقراءة جاز الوجهان
 المذكور فيهما سبق هو اثبات الهمزة على حالها وقبلها
 واو فالظاهر ان الوجهين اشارة اليهما ويظهر الاختلاف
 في قوله نداء وردا **قول** احبارا ان احبارا ووبية الكبر من
 القطاة يستقبل الشمس ويدور معها كيف دمران وينبوك
 الواو غير الشمس ويقال لها بالفارسية افتاب پرست و
 احبارا ايضا ماسير الذروع **قول** وفي مثل يد ودم حبار

فيقال يدان رمان ويدبا وربا بابا كقولك ري و
 يدى وبعض العرب يقول موان بالواو ولان واوى
 بتغيراى مع تغير ما وهو حال من حروف مفردة اى كانت مع تغيرها
 في تلك الحروف لفظا او تقديرا **قوله** يجوز طلاقة على القليل
 اى يطلق النمر على الترة الواحدة وعلى الترتين وحاصل ما ذكره
 ان التمر يطلق على القليل والكثير فيكون للماء بهنجية اكثر من غيرها
 بخلاف الجمع فانه لا يطلق على القليل **قوله** لانشاء كون الركب
 للقلعة لان اوزان جمع القلة محصورة وليس كشيء من تلك
 الاوزان **قوله** ولم يكن تصغيره على لفظ نحو ركب فان جمع الكثرة
 اذا ريد تصغيره على اللفظ يرد الى الواحد او الى جمع القلة ثم تصغير
قوله على وزن اسد وباقي الاسد جمع اسد والبلق جمع
 الابلق وهو منب سواد وبياض **قوله** ومات ابوها نحو
 ظنون وكرون جمع كره وظنون جمع ظن يقال ليهن اى طرف
 ويروى جمع كره **قوله** والقلعة والنبه القلة كحشية الصغرة
 التمثل التي يضربها الصبي بكثرة اخى كبره يسمى مقلا وقلا
 النبه اجماع **قوله** ليدل على ان مع اى ليدل في ذلك لالاق
قوله صوراى اذا كان نحو جرج اى يغبل **قوله** ولا يتوجه عليه
 الاشكال بان يقال ههنا لم ينجى الالف وان بالآخر **قوله**
 كذا يفرح به ذات جىض اى اهبالة مطلقا وكما يفته على

١٤١

التي حذف لها هذه القلة **قوله** فاذا اعتبر الثبوت قبل جافض
 آه لا يدخل فيه التاء بهذه المعنى لانه ليس كفى الفعل حتى دخل
 التاء كما يدخل الفعل **قوله** جمع القلة هو الذى آه هذا الفرق
 بينهما اذا كان نكرتين واما اذا كان موصوفا بلام الجنس
 فهما محمولان على جميع الافراد في الظاهر **قوله** كزيد بن الصبيح
 التثنية مسميان لان في صبيح زيد بين بلام لام كلاما **قوله**
 فالمفعول المطلق اعلم من المصدر اى كل مصدر يصح ان يقع مفعولا
 مطلقا وليس كل ما هو مفعول مطلقا بحيث ان يكون مصدرا
 مشتقا منه الفعل هو الفوق بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فالمصدر
 هو نفس الحدث والمفعول المطلق هو ما يترتب على ذلك
 ومشتت تضارب هذا المعنيين لا يفرقون بينهما تقدير
 مع الى اخره اذا قدر الفعل المضارع مع ان لم يكن ان المعنى
 الاستقبال **قوله** ان رسم دام ومصيف مربع فاعل مصدر رقب
 بحيث مربع القوم اذا قاموا في امر مربع الاربعاء وكهف **قوله**
 كوادى السباع مفعولان لقول ولا ارى هذا اذا جعل ولا ارى
 من روية القلب وان جعل من روية البصر كان كوادى السباع
 حاله واد بالان صفة النكرة اذا تقدمت صارت حالها
قوله وجيز حمة الخ ويجوز ان يكون ظرفا بمعنى المكان اى
 واديا يشبه وادى السباع وقت الظلام **قوله** وتانية التانية

يصح



التوقف والتمكن **قوله** وما في قوله ما مصدرية وهاك مصنف
 مقدر اي وقت وقاية الله السارى وهو ظرف لا خوف
 واعلم ان حاصل معنى الشرح ان توقف الراكب في وادى
 السباع اقل منه توقفهم في سائر الاديان وان وادى السباع
 اخوف من كل الودى وساريا منصوب بانه
 حال غير ضمير اخوف اقول ليس ضمير اخوف
 راجعا الى الراكب حتى يفتح كونه ساريا
 حالان بل هو راجع الى وادى لان اخوف
 افعل بمعنى المفعول كما يشهر
 لكن يصح جعله تمييزا عنه
 اخوف في بناويل
 المصدر كما ذكر
 والله
 اعلم
 القبول
 علم
 تاريخ
 ١٠٥٠



Eyma...ye U. Kütüphanesi			
mu	H. Hüseyinî		
il kayit no.			
il kayit no.			1440